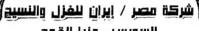
AL MAL WALTEGARA

دور الغرف الصناعية في منظومة العمل الإنتاجي

ماهو القصود بغسيل الأموال ؟

أثار اتفاق التحكيم وسقوطه فى التحكيم البحرى (جزء ثَاثِي)

قولعه قيد وتداول الأوراق الحالية في البورهة



السويس_ منيا القمح

إحدىثمار ميامة الانفتاح الإنتاجي

دميرا تكمس، مشركة مشتركة بين مصر وإيران تأمست فى ديسمبر ١٩٧٥ موحب القانون ٣ علمنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له

ويقدر إجمالي الاستثمارت حوالي «٢٥٠ مليون حنيه »

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع «١٠٨.٥٠٠ مليون جنيه» و توزيعه كالآتى :

ــ ٥١٪ للجانب المصرى ويمثله:

١) الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس نسبة ٢٧٠٠٪

٢) بنك الاستثمار العربي نسبة ٥ ,٢٣٪

ــ ٤٩٪ للجانب الإيراني ويمثلها الننركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية :

والأنشطة الرئيسية لميراتكس هى إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوليستر من نمرة ٤ إلى ١٦٠ انجليزى مسرح وبمشط ، مفرد ومزوى ، برم نسيج وتريكو ، خام ومحروق ومحرر على كون وشلل ، وقد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أورويا الغربية واليابان ، ويقدر الإنتاج السنوى بحوالى ١١١٥٠ طن بقيمة ٢٦٠ مليون جنيه .

مصنع الفزل الرفيع

الإنتاج = ۲۷٥٠ طن

الطاقة = ٧٦٦٨٨ مردن

مصنع الفزل التوسط

السويس منيا القمح

الإنتاج = ١١١٤٨ طن

الإنتاج = ٢٥٠٠ طن

الطاقة = ١٣٧٦٤٨ مردن

مصنع الفرّل السميك السويس

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٣,٧ انجليزي

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٣٦٦ انجليزي

الخيوط المنتجة من متوسط غرة ٦, ٣٦ انجليزي

الطاقة = ۳۲۰۰ روتسر

تبلغ صادرات میرانتکی حوالی (۲۲۰ مان سنویاً) یقیدة (۲۰ ملیون دو لاز) إلی أمریكا وأسوك أوروبا الغربیة [(أنانیا -- النامازك--البرنغال -- الیونان-- تشیان-- هرنسا-- أسیاتیا-- إنبيلترا-- إيطاليا) ودول شرق

أسيا (البلان--- تايوان-- كوريا--- ستفافروة) ودول شمال افريقيا (للفرب-- تونس) ويبلغ عندالعاملين يميراتكس (1881 عامل) تبلغ أجورهم السنوية حوالي (80 مليون جنيه) ه

وترحصول الشركة على شهادة EN ISO 9001 وشهادة الثقة

Deko - Tex Standard 100

Al Mal Waltegard



مچىہ المال والتھارت

العدد ٤٧٣ ـ سيتمبر ٢٠٠٨ م

علمية . اقتصادية . مالية . عامة . تصدر شهريا

نائب رئيس التحريس

تائب رئيس التحريس

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير أحمل عاطف عبدا لرحمن

أ. د / طلعت أسعد عبدالحميد أ. د / كامــل عمـــران

معر المنظالة

هبئة المحكمان المحاسبة والضرائب ا. د عبدالنعم محمود ا. د منير محمود سالم ا. د شـــوقي خــاطر أ. د عبدالمتعم عوض الله أ. د مسحسمسود الناغي ا. د احتماد حتجاج د أحسماد الحسابري ا. د منصب حصامی ادارة الأعميسال: أ. د محمد سعيد عبدالفتاح أ. د حسن محمد خير الدين أ. د شوقی حسین عبدالله ا. د محمود صادق بازرعه أ. د على محمد عبدالوهاب ا. د عبدالمنعم حياتي جنيد أد عبدالحميد بهجت أ. د محمد محمد ابراهیم ا. د فيتحي على ميصرم أ. د السيب عبيده تاجي ا.دمحمدعشمان أ. د أحمد فهمي جلال أ. د فــريد زين الدين ا. د شابست إدريسس ا. د عبدالعزيز مخيمر

33EH 1325 CHO		
مفحة	الموضـــوع	٩
۲	■ كلمة التحرير	(1)
	دور الغرف الصناعية في منظومة العمل الإنتاجي (رئيس التحرير)	
ź	ما هو المقصود بغسيل الأموال ؟ الجزء (١)	(٢)
	إعداد / شيرين حتاتة	
44	آثار اتفاق التحكيم وسقوطه في التحكيم البحري الجزء (٢)	(٣)
	يقلم الدكتور/ حمـزة أحمد حداد	
٤٠	قواعد قيد وتداول الأوراق المالية في البورصة	(1)
	دکتور / سمپر سعد مرقس	

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقأ ثقواعه النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

ـ الاشتراكات ــــــ

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيها مصريا داخل جمهورية مصر العربية جنيها ن
- الاشتراكات المنتوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد . قد سارالامت الامت المنافقة - البريد .
 - ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه.
 الإعملائك يتفسق عليها مع الإدارة.

ا دبقهاد

الأردن

المعودية

- تَعَنَ النُسُخَةُ -

الكويث ٨٠٠ قلس

دول الخليج ١٠ دراهــم

دور الغرف الصناعية في منظومة العمل الإنتاجي



بقلم محاسب / أحمد عاطف عبدالرحمن رئيس محلس الأدارة

■ يجرى الآن دراسة مشروع تجارى يؤدى إلى وجود حالة قانون جديد لاتحاد الصناعات والغرف الصناعية بعد أن مضى عليه أكثر من ٥٠ عــامــأ حــتى أصــبـحت نصوصه والقواعد التي تحكم عضوية الغرف والاتحاد لا تتمشى مع منطلبات المرحلة الحالية والتحول الاقتصادي نحو الاعتماد على القطاع الخاص لذلك كان من الضروري أن يكون التعديل شاملاً بحيث يغطى أوجه عوامل تنظيم المجتمع . القصور في شروط العضوية ■ الغرف الصناعية مي ويعطيها من القوة الإلزامية بحيث يصبح شرط القيد ضروري في أحدد الغرف الصناعية لأى منشأة صناعية

> ■ لأن حسرية العـمل بدون الانتماء لأى تنظيم صناعي أو

لكى تحمل على تصريح

لمزاولة النشاط .

من الفوضي في السوق مما يفقد السيطرة على قواعد الإنتاج ومما يساعد على انتشار العشوائيات الصناعية ومسزيد من صناعيات تحت السلم التي يعاني منها الاقتصاد القومي كما أن الإلزام بالقيد في الغرف الصناعية لكل من وصل رأس المال إلى النصاب القانوني الذي أوجبه القانون يعتبر من

منظمات أعمال بحب أن تحد من العناية مما يجعلها مصدراً هاماً للبيانات والمعلومات من أجل الترشيد والتوجيه الاستثماري لكل من يرغب في الاستثمار الصناعي تلافيأ للتكرار والازدواجية.

■ الغرف الصناعية تبير عن واقع الصناعة ومنها يمكن الوقوف على حقيقة مشاكل الصناعة وما تعانيه منها فهي أقرب للحقيقة من أي جهة حكومية لذلك كان منهج وزارة التجارة والصناعة أخيراً في طرح جميع القوانين المتعلقة بالصناعية على الغيرف الصناعية لتدرس على مستوى القاعدة فلاشك أن هذا الأسلوب أهنضل بكشير من الأسلوب المكتبى الذي كان يتبع في الماضي في إصـــدار القرارات النظمة للعمل الصناعي ـ مما كان يصاحبه دائماً كشرة التعديلات لاصطدام التشريع بمشاكل الواقع مما يفقدها مصداقيتها وفاعليتها.

■لذلك تعددت القوانين والقرارات إلى درجة وصل

عددها ما يقرب من ٩٠ قرراراً ، الب عض منها يتضارب مع الآخر كما أن الأجهزة الحكومية فقدت القدرة على استيعاب كل المتابعة وضبط العملية وبالتالى فقدت القدرة على الإنتاجية بالأسواق كما أنه الأجهزة الرقابية مما أوجد في أن الأذاء مما أفقدا والتضارب في الأذاء مما أفقدها وفاعلتها .

■ مشروع قانون الغرف والاتحاد الجديد يحتاج لدراسة متأنية على نطاق واسع وأن يؤخذ هي الاعتبار أراء الغرف بحيث نصل إلى قانون يجعل من منظمة الأعمال الصناعية منظمة بجينة ترعى مصالح الدولة مصالح الدولة مصالح الدولة المضائها.

■ وكم نتـمنى أن يصـاحب تشكيل مـجـالس الإدارات وبالدات المعينين بمعـرفـة الوزير أن يكون الاخـتـيـار تمشياً مع منهج الوزارة في

المشورة ومع الأهداف المرجوة في إيجاد تتاسق بين أعضاء مجلس الإدارة ترشيحات الغرف في الحسبان لأن الهدف الأول والأخير هو تشكيل مجلس الدارة متجانس دون أن يكون هناك خروج وشنوذ عن المجماع الذي يتميز به عمل ومراعاة مصالح الصناعة .

لذلك نقترح أن يكون نظام التعيين كما هو سارى منذ التعيين كما هو سارى منذ في التشكيل في الحسبان في التشكيل إذا كمان هناك أشخاص يمتر الوزير إضافتهم حتى يتم التنسيق بين واتحاد الصناعية مصشكلة المشاكل في مصشكلة المشاكل في الواردة من الوزارة لم يكن في معظمها التشكيات الواردة من الوزارة لم يكن في معظمها توافقية بل جاءت بعد أن الوزارة لم يكن في معظمها تدخل عنصر الوساطة تدخل عنصر الوساطة احياناً وهذا ما

مصالحهم مع مصلحة الغرفة مما أعاق العمل فيها وأصاب حركة العمل فيها بالشلل وقد ثبت ذلك في ممارسة العمل داخل الغرف مع بداية الدورة الحالية .

■ هذه الدورة تخدتاف عن الدورات السابقة من حيث كثرة المشاكل من الأعضاء المعينين بالغرف الصناعية إما لعدم وجود علاقة بين عمل العضو المعين والغرفة المعين فيها أو وجود مصالح شخصية للعضو تتعارض مع مصالح الغرفة وإيجاد حيالة من التضارب في المختلفة .

■ مصا يلزم أن تطرح الأسماء المأعضاء المراد تعيينهم أمام السيد الوزير مصحوبة برأى الغرفة والاتحاد في هذه الأسماء حفاظاً على استمرار حالة الانسجام في العمل مما يزيد فاعلية عمل مجالس الإدارات داخل الغسرف الصناعية .

९ टीक्क्षी टियालं उक्क्षा के कि कि टियालं Money Laundering)

إعداد الأستاذة / شيرين حتاتة محاسب قانوني واستشاري مالي واقتصادي

المقدمة:

تصاعدت نغمة الاتهام بغسيل الأموال في الحقية الأخيرة ومست العديد من المؤسسات والشسركات الناجحة، ورجال الأعمال الشرفاء وهذا الأمر مثار أمام القضاء مما يشير إلى ظاهرة غسيل الأموال أصبحت ظاهرة تستحق الدراسة.

ومن ثم كان موضوع هذا البحث. مفهوم مصطلح غسيل الأموال: هناك تعريف واف أطلقه العالم لاقتصادي أرمشير الأستاذ يمعهد لوكسمبورج للإدارة التقدية: "كل عمل منفصل يتضمن: إخفاء ، استحواذ ، امتلاك ، استخدام ، استثمار ، حركة ، حماية ، أو تصويل للشروة يجرمه القانون أو أي إجراء مخالف لنصوصه".

■ ويشير مصطلح غسيل الأموال إلى عمليات تحويل أموال غير شرعية لكى تظهر

في شكلها الخارجي بشكل قانوني ومشروع ، إضافة إلى ذلك اختفاء عدم مشروعية دخولها واستخدامها عن طريق ثلاث مراحل هي : (الإيداع ، والتصراكم ، والتكامل) أو (التوظيف ، والتمويه ، والدمج).

■ ويعرف القانونياون جريمة غسيل الأموال بانها جريمة تبعية أى تفترض وقوع جريمة أصلية سابقة عليها ، حيث ينصب نشاط غسيل الأمــــوال على الأمــــوال والمتحصلات الناتجة عن الجريمة الأصلية.

■ وهى جريصة قسابلة للتداول فسالف الب وقسوع الجريمة الأم على إقليم دولة ما بينما يتوزع نشاط غسيل الأمسوال على أقساليم دولة أخرى . (بعشرة عناصسر الجريمة عبر أكثر من دولة).

ترجمة للتعبير الانجليزى money laundering التعبير الفسرنسى Blanchiment de وليس تعبير مجازى وليس تعبيراً قانونياً ، إذ ان التعبير القانونياً ، إذ ان وسائل مكافحة ومحارية الأموال غير المشروعة".

الجزء [1]

■ إن كلمة غسيل الأموال وكلمة تبييض الأموال يلتقيان في دلالة مفهومهم فاصطلاح غسيل الأموال ، وتبييض الأموال اصطلاح عصرى وهو بديل للاقتصاد الخنى أو الاقتصاد الضاء أو القصاديات السوداء أو اقتصاديات الظل .

■ وهو أيضاً كسبب الأسوال من مصادر غير مشروعة وأحياناً يتم خلط هذه الأموال الحرام بأموال أخرى حلال ، واستثمارها في أنشطة مباحة شرعاً وهانوناً لإخضاء مصدرها الحرام والخسروج من المساءلة

القانونية ، بعد تضليل الجهات الأمنية والرهابية .

■ وكان أول استخدام لتعبير الأموال المفسولة في سياق قانوني أو قضائي حصل في قضية ضبطت في الولايات المتحدة اشتمل على مغسولة ومتاتية من تجارة المخسدرات (الكوكسايين الكولومبي) وبعدها تطورت وأسبحت أكشر تعقيداً واستخدمت فيها أحدث وتفية هذه الأموال .

■ ويعد نشاطه غسيل الأموال نشاطه إجرامي تعاوني حيث تتلاقى فيه الجهود الشريرة لخبيراء المال وألمسارف وخبراء التقنية في الاكترونية وكذلك جهود حالات غسيل الأموال بالطرق المتثمار المالي المجانب جهود غير الخبراء من المجرمين ، ولهذا تطلبت مسئل هذه الجسرائم دراية ومعرفة فنية وتقنية لمرتكبيها وتعانأ يتجاوز الحدود ولهذا أيضاً تطلبت عمالاً وتعانأ يتجاوز الحدود المجروشية ، مما جعلها

جريمة منظمة تقترفها منظمات إجرامية متخصصة وجريمة عابرة للحدود ذات سمات عالية ، ومن هنا أيضاً ليس بالسهل مكافحتها دون جهد دولي وتعاون شامل يحقق فعالية أنشطة الكافحة.

هدف عملية غسيل الأموال: هو تحويل الأموال الناتجة عن العمليات غير المشروعة أو المرتبطة بها لتأخذ شكل مشروع.

غسيل الأموال هو مفهوم عام وشامل ، يحتوى على ثلاث مراحل:

١ _ مرحلة الإيداع :

أو مرحلة ما قبل الغسيل، أى التـعـامل المادى النقـدى (Placement)

٢ ـ مرحلة التراكم:

أو مرحلة الغسيل نفسها ، وهي عملية تحويل الأموال من خلال حسابات منتوعة لإخفاء وتعتيم حقيقة مصادرها . (Layering)

٣ ـ مرحلة التكامل:

أو إعادة الاستخدام ، وهي مرحلة غسيل الأموال من خلال مؤسسات مالية

وقنوات شرعية . -In) (tegration

وفى هذا التوقيت تصبح الأموال مجهزة ليتم تحويلها من خلال بنك ما لتجد طريقها لتصبح أموال سهلة التداول ، أى (لا تلفت الانتباه، ولا تعقد الأمور وياستخدام وسطاء معروفين). استر اتحات غسيل الأمه ال:

■ تعتمد استراتيجيات غسيل الأموال على عملية مالية ذاتية ذات عائد مرتفع ومغرى لجذب المؤسسات المالية المشروعة لتتمكن من التحرك من خلالها.

■ تعمل عمليات غسيل الأموال على تحويل الأموال عن اقتصاد غير مشروع في عمليات استثمارات مرحب بها ويحتاجها الاقتصاد الشروع ويشكل عام أصبحت الآن هذه العمليات تظهر في أشكال عمليات مائية على مدار على على مدار على يومياً .

■ عملية الدخول للنظام المالى العالم اصبحت الأن حالة من إحياء عناصر من رجال المال والاقتصاد، لتطويعهم في تحويل رؤوس

الأموال الفير مشروعة بقيم ضخمة بدون أن تستفرق وقتا فى فحصها والاطلاع عليها . وتجد دائماً أن الشروع فى عمليات غسيل الأموال تكون مسبوقة بأعمال مخالفة للقوانين :

وبالتالى فإنها تتضمن بشكل أو بآخر على عمليات إجرامية ، لذلك لا توجد ضوابط أو قيود على الأموال التى يمكن غسلها .

مثال عمليات الاتجار في المخدرات:

الموقف الحالى لعملية غسيل الأموال دولياً ومحلياً:

■ إن الكئسيسر من الافتصاديين لم يتفقوا على زمن محدد لبداية ظهور هذه الظاهرة، كما أن عمليات غسسيل الأموال تعد من الظواهر المستحدثة التى لم عمن على ظهورها سوى عقدين من الزمان وإنها من إيداعات الغرب، حيث ظهرت أولاً في الولايات المتحدة على الكوكايين، ثم انتشرت بعد ذلك على المستويين المحلى ذلك على المستويين المحلى والدولي.

■ وقد كشف مو قدم الأكاديمية العربية العلوم المالية والمصرفية الذي عقد بالقاهرة في الفترة من ١٢ إلى ١٥ يونيك ٢٠٠٤ بفندق سميراميس بالقاهرة عن أن العالم عبر عمليات إجرامية مشب وهة مثل الإرهاب وألحدرات وتجارة السلاح وغيرة بشكل كبير حتى بلغ حالياً ثلاثة تريليونات من الدولارات الحددة لمكافحة الدولارات المحددة لمكافحة

استراتيجية جديدة لمكافحة غسل الأموال والإرهاب تعيد حسابات البنوك العالمية:

صابات البنوك العالمية: أنهت مجموعة العمل المالى لمكافحة غسل الأوال والإرهاب الوزراء قسيل عسدة أيام في الوزراء قسيل عسدة أيام في عمل جديدة لها للأعوام ٢٠٠٨ على نقل المعركة القادمة من على نقل المعركة القادمة من ساحة مواجهة محاولات والإرهاب إلى ساحة مواجهة مبل انتشار التمويل Prolife. الموجوب

للإرهاب وغسيل الأموال حيث يقول عدد من المصادر إن فسرض العسقسوبات الاقتصادية على بنك المستقيل في البحرين ، وهو مشروع مشترك بين بنوك إيرانية والبنك الأهلى المتحد ، الشه الماضي ما كان إلا بداية مبكرة لتتفيذ الاستراتيحية الجديدة ستعقبها عدد من الخطوات التي ستطول بشكار رئيسى عمليات البنوك والأعمال الخاصة في دول النطقية ، وتستهدف الاستراتيجية الجديدة إشراك القطاع الخياص في دول المنطقة بصورة أكبر في جهود مكافحة غسل الأموال والإرهاب ". ■ إن الاستراتيجية الجديدة

■ إن الاستراتيجية الجديدة لمجموعة العمل المالى لمكافحة غسيل الأموال والإرهاب والتى صادق عليها الاجتماع تركز على أولويات محصددة هى: توسيع وتعميق التشريعات المناوئة للإرهاب والجريمة والاست جابة للتهديدات الجديدة ولا سيما فيما يخص عمل استراتيجية وقوية ودائمة مع القطاع الخاص

لتمزيز دوره فى هذا المجال، وأخيراً مواصلة دعم الدول الأقل إمكانات لتقصوية تشريعاتها وأجهزتها المناوثة للجريمة والإرهاب.

■ وأشادت وثيقة الاستراتيجية الحديدة للمحموعة التي نشرت على الموقع الالكتروني لجموعة العمل المالي لكافحة غسيل الأموالب والإرهاب "الشاتف" FATF ، بتعاورن دول العالم ف تطبيق التوصيات الـ "٤٠ توصية خاصة بمكافحة غسيل الأموال وتسع توصيات خاصة بمكافحة الإرهاب، حيث بلغ عدد الدول المتعاونة يصورة مباشرة أو من خلال تكوين محموعات إقليمية " أريع مجموعات في أوروبا ، آسيا ، وأمريكا اللاتينية وأخيراً في الشرق الأوسط "نحو ١٧٠بلداً ، إلا إنها قال إن تهديدات جديدة باتت تهدد جهود مكافحة غسل الأميوال والإرهاب تتميثل أساساً في انتشار التمويل ومصواطن الضعف في التكنولوجيها الجديدة والتي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار في النظام المالي العالمي .

■ وأنهت المجسموعة الإقليمية للعمل المالى لمنطقة الشسرق الأوسط وشسمال إفريقيا اجتماعاتها في السال في أبو ظبى وأكدت الحالى في أبو ظبى وأكدت واهمها العمل سوياً للالتزام المعادرة عن مجموعة العمل المالى "الفاتة وتفاويات المولية معاهدات واتفاقيات الأمن معاهدات واتفاقيات الأمن المتحدة وقرارات مجلس الأمن متدال والمدالة المجال .

وتضم المجـمـوعـة التي تأسست عام ٢٠٠٤ في البحرين كلاً من : السعودية ، الأردن ، الإمارات ، البحرين ، الجزائر تونس ، السـودان ، سـورية ، العراق ، سلطنة عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، مـصـر ، الغرب ، موريتانيا ، اليمن . ■ وفي الفـترة السـابةـة علنت الولايات المتـحـدة عن أعلنت الولايات المتحـدة عن

■ وفى الفترة السابقة أعلنت الولايات المتحدة عن فرض عقوبات اقتصادية على بنك المستقبل فى البحرين الذى تأسس عصام ٢٠٠٤ مليون برأسمال قدره ٩٩ مليون دولار، وهو بنبك مملوك بالتساوى بين البنك الأهلى

المتحد البحرينى ، وهو اكبر بنك فى البحرين من حيث القيمة ، وبنكى صحصادرات وملى إيران الإهمال الإهمال المتحد على الإعمال عن تعليق أعماله مع إيران ، ينما قال مصرفيون إن بنوكا فى الإمسارات والتى تمتلك ثانى أكبر اقتصاد خليجى أوقد فت إصدار خطابات اعتماد للشركات الإيرانية .

■ وهذا ما دفع ببعض الخبراء الاقـ تـ صـ اديين ورجال الأعمال للتساؤل عن ما إذا كانت العقويات حولت تعقب المخدرات وتمويل الإرهاب في المنطقة إلى مهمة عسيرة ، المنطقة إلى مهمة عسيرة ، تبرم وفق ما يعرف باقتصاد الحقائب غير الرسمي ، أما الحقائب غير الرسمي ، أما عليه اقتصاد الحقائب فيو أحـد المخاطر التي ينطوى عليه اقتصاد الحقائب فهو أن تذهب المهرفة أين تذهب الأمهال ...

■ ملحوظة: (نشر على الموقع الالكتــروني FATF بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٠) دراسات البنك الدولي في هذا

المجال:

لصندوق النقصد الدولى ارتفعت كمية الأموال المنسولة إلى ما يقارب (١,٥) تريليون دولار سنوياً أي (٥٪) من الناتج الإجمالي المحلى للعالم، وأشار إلى أن آخر دراسة تشير إلى أن حجمه حالياً يقارب (٢) تريليون

دولار أو (١٠ ٪) من السناتج

■ وفق دراسة سابقة

المحلى الإجمالي في العالم .

■ وهناك نماذج وعينات أخسرى تدل على الحجم أخسير لهذه الأموال المسولة بالناتج القومي الإجمالي، عنير معهودة مثل : (٥٠٪) في إيطاليا ، (٥٠٪) في العلايات المتحدة الأمريكية ، في الاتحساد الروسي (٥٠٪) في الهند ، (٥٠٪) في الاتحساد الروسي وجمهوريات أوروبا الشرقية ، (٢٠٪) في بيرو .

■ وهناك شواهد كثيرة على تنامى هذه الظاهرة الخطيرة في العالم في صورة أرقام كبيرة مثل غسل (٣٠) بليون دولار من المساعدات المالية المقدمة لإفريقيا،

وغسل (٥, ٤) بليون دولار في استراليا ، وغسل (١٠ ـ ١٥) بليــون دولار في الاتحــاد الروسي .

■ وقد تعاظمت هذه الظاهرة وتعددت أساليسها وقنواتها وبوجه خاص في الآونة الأخيرة لأسباب كثيرة منها: توسع آفاق العولمة وما تتطلبه من حرية التجارة والمعاملات وإزالة العقبات والحواجز ، وانتشار استعمال التحويلات الالكترونية للأموال بدون رقاية وازدياد المناطق التي تعمل بها وحدات المسارف الخارجية (الأوفشور) Offshore Banking (Units OBU'S واثتى تتمتع بالرقابة المحدودة أو المعدومة على أنشطتها وبالسرية الكبيرة لمعاملاتها وعملائها.

من الدول العربية والإسلامية لا تعرف هذه الظاهرة بشكل واضح ومكثف كما هو الحال في الدول الغربية ، إلا أنها بوصفها من الدول النامية التي تسمي إلى جسدب الاستشبارات قد تكون مرشحة لأن تكون مقراً

■ وبالرغم من أن العديد

لعمليات غسيل الأموال القذرة المتحصلة من مصادر غير مشروعة .

مصروب تقارير الأمم المتحدة :

■ ذكـر تقــرير الأمم المتحدة مؤخراً أن سويسرا تحتل مرتبة متقدمة في الدول التي تستقبل الأموال المعـسولة ، والتي تصل إلى (٧٥٠) مليون دولار سنوباً .

ر (() متيون دوم سنوي .
■ وتتقاسم بقية الكمية
من الأموال المفسولة كل من
لوكسمبورغ وإمارة موناكو
والنمسا وجمهورية التشيك
وأخيراً (إسرائيل) .

■ كما يشير صندوق النقد الدولي إلى أن (تايلاند) تتصدر قائمة من ١٨ دولة يتم فيها الغسيل الالكتروني على نطاق واسع .

إن ظاهرة تسامى الاستثمار الأجنبى المباشر وحرية حركة الأموال بين كافة الدول المتقدمة والنامية وظاهرة التسوسع في المضاربات المالية من خلال المورمات من شأنه أن يجعل عملية غسيل الأموال تتمو وتتكاثر ويجعل الكثير من هذه الناهرة ما أمكن بالمراوغات

والمضادعات والالتضاف على القسوانين أو أية إجسراءات إدارية وغالباً ما تتستر هذه العمليات وراء أسماء كبيرة لشركات أو مستثمرين .

■ وكثيراً ما تتم مثل هذه المصليات في إندونيسسيا وماليزيا وغيرهما من البلدان الإسلامية .

■ كما كشفت التقارير أن حجم الدخل المتحقق من تجارة المخدرات في العالم يصل إلى نحو (١٨٨) مليار أمسريكي وأن (١٥٠) مليار دولار أمسريكي وأن (١٥٠) تحدث في الولايات المتحدة الأمريكية و (٥) مليارات في بريطانيا و (٣٠) ملياراً في دول أوروبا و (٥٠٠) مليار في بقية دول العالم .

■ ويما أن حركة غسيل الأموال هذه تؤثر في الموارد المحلية والدولية ومن ثم تؤثر في الاستقرار الاقتصادي على مستوى المالم حيث لا يهتم غاسلوا الأموال بالجدوى الاقتصادية للاستثمار بقدر المتمام بهم بالتوظيف الذي يسمح بإعادة تدوير الأموال ما يخالف كل القاواعد،

الاقتصادية القائمة على نظرية تعظيم الريح ، وهو ما يشكل بالتالى خطراً كبيراً على مناخ الاستثمار محلياً ودولياً .

■ وتمتبر جرائم غسيل (Money Laundering) الأمسوال من أخطر جـرائم عــصــر الاقتصاد الرقمى حيث إنها التحدى الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال وهي أيضاً امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق فعالية مواجهة الأنشطة الاجرامية ومكافحة أنماطها الستجدة ، وغسيل الأموال هي جريمة ذوى الياقات البيضاء تمامأ كفيرها من الجراثم الاقتصادية التي ترتكب من محشرفي الإجترام الذين لا تتوام سماتهم مع السمات الإجرامية التي حبدتها نظريات علم الإجرام والعقاب التقليدية.

■ وعلى مسا يبسدو أن التطور المتزايد لحجم التجارة الالكترونية والماملات المالية السريمة والانفتاح الاقتصادي المالى سيشكل تحدياً امام مكافحة جريمة غسيل الأموال في الفترة القادمة ،

حيث بلغ متوسط عمليات غسيل الأموال حسب إحصائيات صندوقي النقد الدولى حوالى (٢,٢) تريليون دولار سنوياً أى ما يعادل أكثر من ضعف قيمة الناتج العالمي من البترول.

■ وتتزايد عمليات غسيل الأموال نظراً لما تحقيقه عمليات غسيل الأموال من أرياح يبلغ متوسطها (١٠٪) تقريباً من حجم الأموال التي يتم غسيلها لإضفاء الشرعية على هذه الأموال لإخفاء مصادرها غير المشروعة في الأصل .

تعريف غسيل الأموال في القانون المصرى:

■ صدر في مصر قانون مكافحة غسيل الأموال وقد أجيز من قبل مجلس الشعب بعد مواجهة ساخنة بين بعض أعـضاء المجلس وممثلي الحكومة ، ومؤخراً أدخلت عليه بعض التعديلات .

■ وعملية غسيل الأموال كما عرفتها المادة الأولى (ب) من قانون مكافحة غسيل الأموال المسرى رقم (٨٠) المسادر في ٢٢ مايو ٢٠٠٢م بأنها : كل سلوك بنطوى على

أكتمساب أموال حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضهانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المتصوص عليها في المادة (٢) من هذا القيانون مع العلم بذلك ، متى كان القصد من هذا السلوك إخضاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانته أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكاب الجريمة المتحصل منها ".

■ ولقد واقعت اللجنة التشريعية بمجلس الشورى مؤشراً على تعديل بعض أحكام هانون مكاهجة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم استيدال المادتين ٢٠٠٢ مسيث تم القانون بنصين تو بديدن القانون بنصين جديدين ينضمنان حظر غسل الأموال المتحصلة من جرائم زراعة وتصنيع ونقل النباتات والجراه المحدرة وبطبها وتصديرها والاتجار

فيها وإدارة وتهيئة الأماكن لتعاطيها بمقابل ، وكذلك جرائم اختطاف وسائل النقل واحتجاز الأشخاص وجرائم الأرهاب وحبيرائم تمويل الإرهاب النصوص عليها في قانون العقوبات وجرائم استيراد الأسلحة والذخائر والمفرقعات ، وجبرائم النصب وخيانة الأمانة وسبرقة الأموال وجسرائم التدليس والفش وجسرائم تلقى الأمسوال بالمخالضة لأحكام القانون رقم ١٤٦ لعبام ١٩٨٨ وجسرائم الاعتذاء على حقوق الملكية الفكرية وجسرائم الفسجسور والدعارة والجرائم الواقمة على الآثار ، والجرائم البيئية المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة وجرائم القتل والجرح وجرائم التهريب الجمركي وجرائم التعامل في النقد الأجنبى ، وجسرائم الكسب غييسر المشمروع والجسرائم المنظمة التي يشار إليها في الاتفاقيات الدوليبة والبروتوكولات الملحقة بها، التى تكون مصر طرفا فيها والماقب عليها في القانون المسرى ، وذلك كله سيواء وقعت جريمة غسل الأموال أو

الجرائم المذكورة في الداخل والخارج متى كان معاقبا عليها في كل من القانون المسرى والأجنبي ويجوز بقرار من معلس الوزراء إلى الخرائم الخرائم المنصوص عليها في هذه المادة.

■ "و تنص الماد ١٢" : دون الإخلال بأحكام المادتين ١١٦و ١٢٦ من قانون البنك المركزي والجهاز المسرفي بحب على كل شيخص عند دخونه إلى البلاد أو مغادرتها الإفصاح للسلطات الجمركية عما يحمله مما تتجاوز قيمته ١٠ آلاف دولار، أو ما يعادلها بالنقد الأجنبي أو الأوراق المالية والتجارية القابلة للتداول لحاملها وللسلطات الجمركية في حالة عدم القيام بواجب الإفصاح أو تقديم بيانات غير صحيحة بشأنه سؤال المخالف عن مصدر ما بحوزته من النقد الأجنبي أو الأوراق الماليه وأغراض استخدامها وتتولى هذه السلطات اتخاذ إجراءات ضبط النقد والأوراق المالية والتجارية، وكذلك عند قيام دلائل على ارتكاب جـريمـة

غيسل الأمسوال أو تمويل الإرهاب.

■ كـما أضافت اللجنة فقرتين إلى المادة السابقة :

تلتزم الجهات المختصة بإبلاغ الوحندة بما يتوافر لديها من معلومات بشأن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تأمر المحكمة في الحكم الصادر لها بالإدانة بشر الحكم على نفقة الشخص الاعتباري في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار ويجوز للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص الاعتباري لمدة لا تجاوز سنة .

■ وقد أصدرت الهيئة العامة لسوق المال في مصر تعليمات لشركات السمسرة في الأوراق المائية أن تتاكد من الأوراق المسلمـــة لهـــا وتتحرى الدقة بأنها ليست ناجــمة عن إحدى الجـرائم المنصوص عليهـا في المادة الثانية من هذا القانون.

- ويحدد القانون الجرائم التي يعتبر المال الناتج عنها قدراً كالتالي:
- زراعــة وصناعــة وتجــارة
 المخدرات.
- البغاء والدعارة وما في

حكم ذلك .

- تجارة الرقيق .
- التــهـــرب من الـرســـوم
 والضــرائب وإحــداث خلل
 في السوق .
- الرشوة والعمولات الخفية.
 التربع من الوظيفة ومن عضوية المجالس النيابية.
- التجسس غير المشروع
 للإضرار بالأمم والشعوب.
 المعرقات والاختلاسات
- والابتزاز . ● الفش التبجارى والاتجار فى السلع الفاسدة
- والمحرمة. ● التـــزوير في النقــود والمســتندات والوثائق والماركـات والعــلامــات التجارية.
- المقدام سرات في أسواق البضاعة والمال المالية وما في حكم ذلك من المعاملات الوهمية.
 - سرقة الآثار .
- ولقد سلكت الدول مناهج مختلفة في النص على مكافحة عمليات غسيل الأموال فقد جرى بعضها على معالجة مكافحة عمليات غسيل الأسوال في

تشريعاتها الجنائية أى وقق نصوص مبعثرة (أ) . كما دأبت بعضها على وضع أنظمة سندأ لقوانين المصارف أو سلطة النقد(أ)، ومالت غالبيتها إلى وضع قوانين خاصة بمكافحة وتجريم عمليات غسيل الأموال

<u>وتتكون عناصر عملية</u> غسيل الأموال من:

- الغاسل: وهو الشخص أو المنظمة أو المؤسسة التي تحوز أو تمثلك أموالاً غير مشروعة وتسعى إلى غسلها.
- الفسول: وهو المؤسسة أو
 المسرف الذي يقسوم
 بالإجراءات المخالفة للقانون
- (۱) ومثالها : قانون العقوبات الايطالي
 المسام ۱۹۹۳، وقسانون العشموبات
 الفرنسي ۱۹۹۳،
- (۲) ومثالها : نظام مكافحة غسيل الأموال السعودي لسنة , ۲۰۰۱

. ****

ويلحق بهم فئات السماسرة والعسسمسلاء والوسطاء والساعدين .

 المفسول: وهو عبارة عن الأموال أو المتحصلات الناتجة من عمليات غير مشروعة.

الآثار الأخرى المترتبة على عملية غسي عملية غسيل الأموال:

أضرار غسيل الأموال:

تشير الدراسات التحليلية إلى إن أنشطة الفساد المالى والوظيفي خاصة في الدول النامية من قبل المنفذين والمتحكمين بمصائر الشعوب

والمتحكمين بمصائر الشعوب أدت إلى خلق ثروات باهظة غير مشروعة تحتاج لتكون محلا لغسيل الأموال كي يتمكن أصحابها من التعم بها أوكسندك اظهسر التطور الحديث لجرائم التقنية والانتبرنت) أن عبائدات هذه المجالم من الضخامة بمكان تتطلب أنشطة غسيل الأموال

خاصة أن مقترفيها في

الغالب ليس لديهم منافذ

الإنفاق الموجاودة لدى

عنصابات المخدرات ، وذات

القول يرد بخصوص أنشطة

الإرهاب وتجارة الأسلحة وتجارة الرقيق والقمار خاصة مع شيوع استخدام الانترنت عالمية المية التي عالمية المؤتف المؤتف

١ ـ الآثار الإقتصادية والمالية.

٢ ـ الآثار السياسية .
 ٣ ـ الآثار الاحتماعية .

أولاً: الآثار الإقتصادية والمائية:

يمكن القول أن الحركة المالية الناتهة عن غسيل الأموال تؤدى من الناهية الاقتصادية إلى الآثار النالية:

 على الصعيد المالى يؤدى هروب الأموال المفسولة إلى إضعاف المناخ الاستثمارى في الاقتصاد الوطنى من خلال التلاعب في الأموال من قبل الفاسلين وحرمان القطاعات الاقتصادية منها.

● والقطاع المسسوفي هو الضحية الأكبر لجرائم الغاسلين حيث يعملون على انحسرافسه عن أهدافسه الأساسية وتوجيهه نحو خدمة غايات شسريرة وتسليط الرقابة عليه تبعاً لذلك .

- هذا إلى جـــانب خلط الأموال القذرة والمفسولة مع الأمــوال النظيــفــة أصـــلا والإخـــلال بموازين عـــرض الأمــوال والطلب عليـهــا في إطار المنافــســة في الأســواق النقدية والمائية.
- تغير الطلب على النقود بحيث لا يستجيب للمؤشرات الاقتصادية الكلية.
- تغيرات غير محسوبة في أسعار الصرف واستعار الصرف واستعار الفائدة .
- عدم الاستقرار وارتضاع درجة المخاطر بالنسبة لنوعية الأصـــول التى تديرها المؤسسات المائية بما يؤثر على المتغيرات النقدية.
- التباثيسر على حسركسة المسادلات المشسروعية والزج بأصحابها إلى التورط في العمليات الإجرامية.
- آثار توزيعية سيئة خاصة
 على أسعار الأصول.

- زیادة السی ولة المحلی بشکل لا یتناسب مع الزیادة
 فی إنتاج السلع والخدمات .
- التهرب من سداد النصرائب المباشرة ومن ثم معاناة خزانة الدولة من نقص الإيرادات العامة عن مجمل النفقات العامة.
- إن تلك العمليات قد تؤدى إلى انهيار المؤسسات المالية والمسارف والبنوك :وحيث أن استخدام البنوك في عمليات غمسيل الأموال هي من الوسائل الأكثر شيوعا ، وعليه هإن هبول البنوك بإيداع أموال مشبوهة فيها يؤدى إلى فزع العملاء الشرعيين وسحب أرصيدتهم وأميوالهم ، مما يؤدى إلى انهيار تلك البنوك لأنها تعتمد في نشاطها على أموال الودعين وهو ما حدث مع بنك الاعتماد والتجارة الدوليـــة بعـــد تورطه مع عسسابات المخدرات في طلوريدا ، مما دفع الولايات المتحدة وبريطانيا إلى القيام بتصفيته مما رتب خسائر قدرت بمليارات الدولارات ، وبالتالي فإن عمليات غسيل الأموال تهز الشقة بالقطاع المسرفى والذي يشكل ركنا

- أساسيا في اقتصاد السوق. ثانيا :الآثار السياسية :
- غالباً ما ترتبط جرائم غسسيل الأموال بحسدوث اضطرابات سياسية وتعتبر عاملاً أساسيا في عدم الاستقرار السياسي وزيادة التوتر الأمني حيث يتم تخصيص جزء كبير من هذه المبالغ في دعم حسركات
- وتكون للجريمة المنظمة ونشاطات المافيا المالية دورها الكبير في حدوث الانقلابات السياسية في بعض الدول النامية.
- يترتب على عملية غسيل الأموال استقطاعات من الدخل القاسومي ونزيف للاقتصاد الوطني لصالح الاقتصاديات الخارجية.
- ايضا غسل الأموال يهدد سلامة العملة الوطنية وغطاءها من العصملات الأجنبية وقدرة أية دولة ويخاصة الدول النامية على تمويل مستلزمات التتمية.
- أما عن الأثار السلبية الأخسرى فسان بعض هذه الأمسوال يؤدى إلى تمويل التنظيمات الإرهابية للقيام

بعد مليساتهم وجسرائمهم التخريبية وزعزعة الأمن والاستقدامهم الإعلام لقلب المحقائق وتشويه صورة الدولة من الداخل، بل أن بعض أصحاب هذه الأموال القذرة والشعبية الأمر الذي يتمتعون معه بعصانة.

ثَالثاً: الآثار الاجتماعية:

- كما تؤدى عمليات غسيل الأموال إلى قلب ميزان البناء الاجتماعى فى البلاد بصمود المجرمين القائمين على غسيل الأموال إلى هرم المجتمع فى الوقت الذى يتراجع في غيرهم من أبناء الوطن إلى أسفل القاعدة.
- وإذا أصبح المال هو معيار القيمة عند الأقراد فى المجتمع بمسرف النظر عن مصدره قد يؤدى الأمر إلى اهتزاز القيم الاجتماعية المستقرة فى المجتمع الذى ينم بالسلام الاجتماعى.
- ومن سلبيات عسليات غسيل الأموال أنها تعتبر من أحد الأسياب في انعدام الروابط بين أفراد المجتمع ولها دور أساسي في عزوف

الأفراد عن القيام بالأنشطة المشروعة من خالال قتل الوازع والباعث لدى الأفراد على الدي الأمراد خلال الكسب غير المشروع من الأموال الكسب غير المشروعة وبالضرورة سيؤدى المترار سلبية على التوازن مسترفة لا هم لها سوى استغلال جهود الأخرين واستعادهم الأمر الذي يؤدى إلى تفسشي ظاهرة الإنانية وتصبح مصلحة الأطوان والانتماء إليه هي

- الدرجة الثانية .

 وتساهم عمليات غسيل الأصوال أيضنا هي شيوع ظاهرة تحدى القانون والتمرد والاستهانة بالسلطة الشرعية وعدم الرغية في التحسك بالأنظمة والقوانين المعمول بها .
- بها .

 كذلك تساهم الرشوة التي
 تدفع في عمليات غسيل
 الأموال في تدمير النسيج
 القيمي والأخسلاقي في
 المجتمعات وخلق فجوة كبيرة
 يصعب ردمها بين تلك
 الطبقات وتؤدى إلى انتشار أو
 ممارسة الرشوة والفساد

الإدارى وشسراء دمم رجسال الشرطة والقضاء والسياسيين مما يؤدى إلى ضعف كيان الدولة واستشراء خطر جماعات الإجرام المنظم

- جماعات الإجرام المنظم .

 كـمـا أن هذه الظاهرة
 ستؤدى إلى منافسة غير
 متكافئة بين المستثمر الجاد
 المحلى والمستثمر الأجنبى (أى
 صاحب الأموال المفسولة)
 مسابية بخصوص مناخ
 سلبية بخصوص مناخ
 دلك قانون (كريشام) لكون أن
 المملة الرديئة تطرد العملة
 الجيدة في التعامل أو ينطبق
 المستثمر الأجنبي يطرد نشاط
 المستثمر الأجنبي يطرد نشاط
 المستثمر المحلى .
- كما ستؤدى إلى أن يتم استثمار الأموال المفسولة في نشاطات غير إنتاجية والتي توحق له مردوداً سريعاً بما تؤدى بتأثير سلبى كبير على شرائح واسعة من المجتمع في زرادة البطالة لكونه يستثمر أمواله لمدة قصيرة غايته الأساسية إضفاء الصفة الشرعة عليها.

وإضافة إلى كل ما سبق تقشى الجريمة في المجتمع:

إن من أهم مصادر الأموال غير المسروعة تجارة المخدرات، وبالتالى فإن تتممى هذه الظاهرة يؤدى إلى الدول الإمدان في المخدرات وإدخالها إلى الدول وانهيار القيمة الاجتماعية وشيوع الانعلال، إضافة إلى مساعدة المجرم في جنى المبادئ الأساسية في الأسباب المبادئ الأساسية في الأسباب الموجود في المجتمع المساد موجود في المجتمع الموجود في المجتمع المجتمع الموجود في المجتمع ا

إلى حد ما ، وكعلامة أنه ثمة شيء ما خطأ في العلاقة بين المجتمع والحكومة أن يصبح الفساد ظاهرة شائعة نقرأ عنها يومياً في الصحف العالمية حيث يحل محل الخدمات العامة جشع خاص، والنظم التي تتسم بالنزاهة القومية إذا عم الفساد فيها ضإنها تؤلُّ إلى التهاوي ، ومع ذلك فإن محارية المساد ليسب النهاية في حد ذاتها،، لكن الصراع ضد المحظورات جزء من هدف خلق جو أكثر فأعلية لحكومة عادلة ونظم مالية فعالة .

" إن الهدف لكل مواطن شريف

كريمة فقط ، ولكن الهدف هو تحقيق ازدياد الأسانة الأصيلة في حياتنا كمواطنين شرفاء " التكييف الشرعي لمصادر الأموال المكتسبة من حرام:

 لقد حرَّمت الديانات كلها واخرها الشريعة الإسلامية مصادر الأموال القذرة وحيل غسلها لأنها نقع تحت كبائر الذنوب التي تمحق الأرزاق وتهلك الأمم والشعوب.

التكييف القانوني لجريمة غسيل الأموال:

- اختلف فتهاء القانون فى تكييف جريمة غسيل الأموال من الناحية القانونية منطلقين فى ذلك من أسس تقليدية فى بعضها وأسس حديثة فى بعضها الآخر ، والتكييف القانوني عملية ذهنية تهدف الذى ينطبق عليه فى التشريع الذى ينطبق عليه فى التشريع ركنا من أركان الجريمة أو الجيزائى ، وهو بالتالى ليس من سرا من عناصر الركن القانوني وإنما شرط لخضوع عنصرا من عناصر الركن الفيل القانوني وإنما شرط لخضوع من القانوني وإنما شرط لتصوص من نصوص التجريم غنص التجريم .
- ويرى البعض أن التكييف
 القانوني هو التجسيد الذي

يمارسه القاضى تطبيقا لبدأ الشرعية استنادا إلى مبدأ أن لا جريمة ولا عقوية إلا بنص وضرورة إيجاد الوصف وذلك عندما يكون النص فضفاضا غير واضع المالم أو ضيقا وقاصرا.

مواقف عملية غسيل الأموال لا تتوقف:

- إن عملية غسيل الأموال لا تتوقف مهما كان عدد الخطوات أو التحويلات التي تمت في الممليات الفير مشروعة فإن هذه الإجراءات لا يمكن أن تكون شريفة في نظر القانون.
- في مجال غسيل الأموال لا يوجد "وصف مضصل لها"
 وذلك هو الاختلاف الأساسي
 مع القوانين المطبقة.
- و يستخدم هذا المصطلح
 ليشمل أنواع أخبرى من
 التجارة مثل تتجارة السلاح،
 والإرهاب، ويالتالى الفساد.
- لذلك يجب أن يتم التعامل
 مع مصطلع "غسيل الأموال"
 بشكله الشامل.

كيف تتم عمليات غسيل الأموال:

• من أفضل الطرق لإخفاء مؤسسة مالية إجرامية هو أن يكون لها أساس قانوني.

 تتم خطوات عــمليــات غــمــيل الأمــوال وتجــارة المخدرات والجرائم الخطيرة الأخــرى في أي مــوقع من مواقع القتصاد الشرعي.

والسؤال هو: هل يمكن أن يستخدم مجال أعمالك الخاصة في عمليات غسل الأموال ؟

والسؤال التالى أيضاً هو: هل هناك ما يوقعك في عمليات غسيل الأموال أو عمليات تجعلك محللًا للاشتباه ؟

● من البحث وُجد انه يمكن لعمليات غسيل الأموال أن تظهر نفسها هي عدة نماذج متقنيات غميل الأموال تتغير باست مرار ويشكل عملي، مركبة من عدة عوامل دلالية أو عمليات مريبة ربما تحمل في ظاهرها شيء يدل علي أن ما يحدث يتضمن غميل أموال.

ومن المهم أن تلاحظ أن الأشكال التالية للمراكر المالية تعتبر محط أنظار غاسلي الأموال:

 ارتفاع (إجمالي النتجات الداخلية) لكل فرد.

- سرية القوانين البنكية .
- اتجاه الحكومة حيال عمليات غسيل الأموال .
 - عمليات السويفت .
- غياب الصراعات (حرب العصابات) .
 - غياب الفساد .

ويمكنتا عسرض بعض الدلائل التقليدية والتي يمكن أن تعطى دلائل عن وجود عمليات غسيل الأموال مع العلم أن هذه القائمة ليست شاملة.

أمثلة ليعض العمليات التي تحمل خطر غسيل الأموال:

- عندما تدار بطریقة ما للوصول إلى أهداف غير قانونية ، وعندما لا يكون هناك هدف غير اقتصادى أو عندما تظهر في صورة بهيدة عن المفاهيم الاقتصادية .
- عندما يتم سحب الأموال التى يتم إيداعهها (إيداع وسعب) إذا لم تكن الحركة العادية لحساب العميل تظهر شيء أخر غير ذلك
- عندما يقع تحويل ما في الدائرة الطبيعية للمعاملات البنكية للمعاملات هناك تفسير واضح لاختيار العمل لهذا البنك بالذات لمثل هذا التحويل بالذات.

- عندما تكون نتائج هذه العمليات على نوع ما من الحسابات الغيير نشطة وتصبح الأكثر نشاطا ولا يوجد تقصير واضح لذلك.
- عندما يتم دفع العـمليـة بطريقـة نقـدية بينما يكون طبيعة التعامل على الحساب بالشيكات، أو التحويلات، أو طرق أخرى للدفع .
- عندما تتعرض عملية ما مع المعلومات المبلغة من العميل ومن خبرة البنك في التعامل معه أو الفرض من علاقة البنك بالعميل.
- عندما يقوم العميل بالإدلاء
 ببيانات خطأ لتضليل البنك
 بدون سبب جيد أو يرفض
 الإدلاء ببيانات أو مستندات
 مطلوبة لتفى بالأسس المعمول
 بها .

عندما تواجها أياً من هذه الأساليب فيجب في ذلك الوقت الاشتباه فيه

كما تعطى العليات ذات المبالغ الضخمة على وجود مخاطر لغسيل الأموال:

عندما يكون هناك على عدد

عندما يكون هناك عدد
 كبير من هئات نقدية كبيرة
 مقابل هئات نقدية صغيرة

- عندمـــا يكون هناك تجويلات كبيرة متكررة بالمملات الأجنبية بدون أن تمر على حساب العميل.
- عندما تكون هناك عمليات متكررة لتحويل العملة .
- عندما یکون هناك عملیات بیع وشراء متكررة بواسطة عملاء مستفیدین.
- عندما يكون هناك عمليات شراء شيكات مصرفية لكميات لأعداد كبيرة من العملاء المستفيدين.
- عندمسسا یکون هناك تحویلات أجنبیة أو أوامر دفع من عملاء مستفیدین بدون سبب قانونی واضح.
- عندما یکون هناك عملیات تحویل نقدی متكررة لبالغ

أعلى من المعتاد للعميل.

 عندما يكون هناك عمليات تحويل متكررة تثير القلق عندما تحسب مجتمعة.

الحساب الجارى أو العمليات الخاصة بالإيداعات:

- السحويات المتكررة بمبالغ
 كبيرة خاصة عندما تكون غير
 مناسبة مع نشاط العميل.
- عندما تكون علاقة العمل
 بين البنك والعمميل غير
 مفهومة ، على سبيل المثال:

تعدد الحسابات العميل، التحصوبلات المتكررة بين الحسابات .

- الضمانات المتحفظ عليها والأوراق الماليسة والأسسهم المقدمة بواسطة طرف ثالث ، والتي تكون غيير مبعروفية للبنك والتي لا تظهر علاقة عمل وثيقة بالعميل مقبولة ظاهرياً أو مميزة تجعلها سبباً واضحكا لمنح مكثل هذه الضمانات .
- تحمويل لصمالح بنك أخمر بدون التعرف على شخصية المستفيد.
- أوامـــر الدفع بدون الحصول على تقاصيل كاملة عن الشخص الآمر بالدفع.
- عمليات تحويل العملة المتكررة من أو إلى بالاد تشتهر بتجارة المخدرات.
- ضمان الأسهم أو ضمان بنك طرف ثالث كضمان في قرض.
- العمليات ما بين الأطراف الشلاثة التي لا عبلاقة لها بالسوق.
- كثرة المدفوعات النقدية للعديد من الأشخاص لصالح حساب واحد ،
- طلبات العميل لإصدار

- أوامر دفع بدون استخدام حــسـاباته لكن عن طريق حسسابات البنك طرف المراسلين أو الحصيابات المنتوعة .
- الاستخدام الفير كامل للتسهيلات البنكية الكبيرة مع عدم إبداء الاهتمام من قبل العميل بمعدل الفائدة المرتفع على هذه البالغ المنوحة له.
- الحسابات المقتوحة بأسماء معامين أو محاسبين ممن لهم توكيلات وبعملوا لحساب طرف ثالث.
- التحويلات المتكررة بين حسسابات شركات يكون المتحكم فيها هو نفس الشخص صباحب الحسباب الخاص
 - سمات العمليات الغير عادية:
- الفروع اثتى فيها عدد أكبر من العمليات النقدية أكثر من المعتاد في آن واحد .
- دین متعثر وفجاة بتم سداده بدون تفسير مقنع.
- استخدام حسابات مفتوحة بأسماء غير صحيحة أو حسابات رقمية لإجراء عمليات تجارية بواسطة تجار أو مؤسسات صناعية أو
 - تجارية كبرى .

- حسابات شركات حيث تكون العمليات سواء كانت مدفوعات أو مسحوبات تتم نقدأ وليس باستخدام وسيلة أخرى للدفع.
- الإيداعجات النقيدية التي تتم ليبلاً بماكينات الصراف الآلى لتنجنب التنسامل مع موظفي البنك.
- الإيداعات أو المسحوبات المتكررة لميالغ من حسساب شخصى مفتوح ولا تتناسب تلك الممليات مع نشاط مناحب الحساب.
- عملاء لهم عدة حسابات في بنوك مختلفة في نفس المدينة خاصة ما إذا كان البنك على علم بأن تلك الحسابات لعميل واحد قبل إصدار الطلب بأمر التحويل.
- الإقصاح الفير معتاد أو إعادة شتح حسابات باسم نقس العبملاء أو بأسبماء أعضاء عائلته بدون تتبع للأسباب التي استدعته لعمل ذلك .

عمليات الاستثمار:

- شراء أوراق مالية مودعة طرف البنك عندما ولا يكون ذلك منتاسيا مع حالة العميل. ● طلب العــمــلاء من إدارة

أمناء الاستشمار مبالغ غير معروف مصادرها أو لا تتناسب مع حالة العميل مقدم الطلب.

- شراء أو بيع أوراق مالية
 بدون هدف واضع أو في ظل
 ظروف تظهر عادية
- عمليات معتمدة على ضمانات أو قروض من إحدى الشركات التابعة أو شركات مرتبطة ببنوك أجنبية موجودة في بلاد تشتهر بتجارة المخدرات.
- الشراء النقدى للسندات من قبل أشخاص بمتلكون من الباطن الكثير من الأصول المروضة للبيع.
- الاستثمار القائم على اسس الثقة في شركات غبر مدرجة على قوائم البورصة والتي لا يمكن للبنك تحديد نشاطاتها.
- طلب القـروض بضـمـان الأمـوال التي تم إيداعــهـا يالبنوك واسـتـخدامهـا في أفـتناء بعض الأمـول المائيـة الفـينيـة كـالآلات والمعـدات الرأسـمائية للمشـروعـات

المختلفة .

- شــراء وبيع المؤســســات التجارية الخاسرة .
 - التجارية الخاسرة العليات العالمية:
- عميل مقدم من فرع بنك بالخارج أو شركة عميلة أو بنك أخر كائن في دولة تشتهر بتجارة المخدرات
- استضدام الاعتصاد المستندى أو وسائل أخرى لتمويل حركة الأموال لدول معينة بالرغم من أن مثل هذه التحصويلات لا تمت بصلة للنشاط الطبيعى للعميل.
- المملاء الذين يؤثرون على المدفوعات المادية والأساسية متضمناً ذلك التحويلات الإلكترونية التي لا يمكن تعريفها على انها عمليات تتم لأهداف مصحدة أو تلك الحسابات التي اعتبادت أن تتقى مدفوعات أساسية من دول مرتبطة بشكل عامليات إنتاج وبيع المخدرات .
- العملاء المعروف نشاطهم ويقومون بعمل تحويلات منتظمة لحمايات مفتوحة بينوك بالخارج .
- التقدم بطلبات لإصدار شيكات سياحية أو شيكات مصرفية أو منتجات بنكية

- أخرى قابلة للتداول.
- افتتاح مكاتب تمثيل بدون
 هـدف واضح أو لفـــرض
 اقـــصادی غــيــر واضح.
- المستصادي عسيسر واطلع. العمليات التي يتم توريط شركاء فيها:
- تغيير ملحوظ في أسلوب
 حياة أحد الموظفين.
- تغییر فی الخدمات التی یقدمها الموظف او فرع ما علی سبیل المثال :مندوب بیع یبیع منتجاته نقداً وفجاة تزید نسبة مبیماته بطریقه غیر متوقعة .
- اى عملية يتم فيها اشتراك موظف وتكون هوية المستفيد أو الشريك النهـــائى أو الشريك غير متوافقة مع طبيعة هذا النشاط.

عمليات الائتمان:

- المملاء الفير متوقع
 وفائهم بالدين.
- طلبات القروض المدعومة بضـمان بنك أو من طرف ثالث إذا لم يكن أصل هذه الضمانة غير معروف أو إذا لم تكن هذه الضـمانة لا تتناسب مع حالة العميل.
- تقديم ضمانات من قبل طرف ثالث غير محروف للبنك وليس لهم علاقة وثيقة

بالعملاء وليس لديهم أسباب منطقية لتقديم مثل هذه الضمانات.

- طلبات القروض المصحوبة بتقديم ضمانات في صورة شهادات مصدرة من بنك أخر.
- إيداع مـــالغ كـــــرة
 كضمانات إئتمان بدون معرفة
 مصدر هذه المبالغ المودعة أو تفسير ذلك.

العمليات التى تتم عن طريق وسطاء :

- بجانب شركات الواجهة يجب ملاحظة العدد المتزايد في الوسطاء القسادرين على تطوير عمليات غسيل الأموال مثل :المحامين ، المحاسبين ، المحاسبين ، الشركات المتداخلة والشركات المتداخلة والشركات
- الشركات المصدرة للفواتير. الخلاصة في هذه العمليات أن غسيل الأسوال هو حقيقة محاولة دم الأموال القذرة في النظم عن طريق تقنيات عديدة ومتسعة يمكن أن تتضمن الأتي:
 تحويل النشدية إلى شئات
- التمويه والاستحواذ على

من العملات الصغيرة.

- الأنشطة الصغيرة .
- توریط مــوظفــین أو
 مؤسسات فی جرائم .
- استمرار عمليات التحويل للأموال خاصة من خلال دول لا يوجد فيها قوانين بنكية صارمة -sygoing).
- الأعــداد الهــاثلة من العمليات التي تتم بنجاح لكي يتم إعــداث إلى يتم إعــداث إلى مجـراها الطبيعي، وكلما ازداد تتوع الأدوات المستخدمة مثل :الشيكات السياحية، وروس الأمــوال، السندات, كلما زادت صعوبة تتبع مصدر هذه الأموال.
- وبالرغم من ذلك ففى حالة إتمام عملية غسيل الأموال فإنها لا تزال تحتاج أن تصل إلى مرحلة اكتساب سمة الاحترام وذلك يتطلب خطط اقتصادية ومائية معقدة.
- يتبنى غاسلى الأموال من سوف يقوم بدور الغطاء لهم بسهولة والذى سوف يبرر استحواذهم على السيولة التقدية ، وعلى سبيل المثال من تتم لهم دورة رأس المال مصورة شهرية :المطاعم ، محطات غسيل السيارات ،

- محلات التنظيف الجاف ، محلات البقالة ، الملاهى الليلة ، الكازينوهات ، صالات القمار ، محلات التحف ، مكاتب الصرافة وتغيير
- كما يتبنى غاسلى الأموال من سوف يقسومون بدور الغطاء لتبيض الأموال الواردة من الخارج من خلال مثلاً:
 أصحاب أعمال الاستيراد والتمدير ، مكاتب السياحة
 قد يستخده غاسا.
- قد يستخدم غاسلى
 الأمسوال الأقسراد مسئل:
 الاستشاريين القانونيين:
 مستشارى الاستثمار.
- وقد يستخدم غاسلى الأموال أيضا المؤسسات المالية كوجهة لهم مثال: شركات ضامنة ، شركات غاسلى الأموال بالمتابعة في غاسلى الأموال بالمتابعة في الغير مستخدمة لقوانين أو نظم صارمة (وذلك للتمكن من تجنب أى تعسجيل المجتمعات تعتمد على الثقة البساطة .
- يقوم غاسلى الأموال
 باستخدام أسماء وهمية /أو

أسماء مشكوك فيها عن ما هو مـــلاحظ داخل البــيــئـــة المحيطة مثل :

۱ مسوظف یتسعسایش من مصادر غبر مصادر دخله المعروفة .

٢ ـ مــوظفــين لا يقــومــون
 بإجازاتهم .

٣ ــ ازدياد ملحــوظ وغــبــر
 متوقع في مصادر الدخل.
 غاسل الأمــوال يمكنهم تغيير
 أسائيهم:

 غاسلى الأموال هم غالباً شخصيات تتسم بالذكاء وأغلبيتهم من المشأهير ذو السمعة الطيبة وكذلك من أصحاب الشهادات العليا ، ويطلق عليسهم لقب (دوى اليضاء) .

■ لقد اكتشف قادة تجار المحدرات والجرائم المنظمة أنظمة جديدة لفسل الأموال ودلك تجنباً لاكتشافها وبعبارة أخرى يمكننا القول أن ظاهرة تحسويل الأمسوال لبنوك سويسرية قد اختفت .

● هناك أسلوب يشتهر به كبار المخدرات وهو شراء أشياء مثل :الكحول ، والأدوات المختلفة ، والذهب ، ثم إعادتها معهم إلى بلادهم

ثم يتم بيع هذه الأشــيــاء بأسعار أقل من سعر السوق ، وبيتما هم يخسرون من ٢٠٪ - ٣٠٪ من أرباحــهم فــان الفائدة الحقيقية هي الأموال الغير مكتشفة . • والأكــــر من ذلك ، لقــد

أصبحت منظمات الحرائم الدولية أكثر تورطاً في برامج الغصخصة فهم يقومون بشراء البنوك ذات الملكية الخاصة وشركات الاتصالات ومراكز الخدمات كواجهة أو كفطاء لعملياتهم السرية . *لكن الشكلة التي ظهرت في السنوات الأخيرة عندما بدأ محترفو غاسلي أموال في الاتحاد السوفيتي السابق في التحايل على المصارف والبنوك ورجال الأعهال الخليجيين ، حيث قاموا بإيداع أموال بمبالغ طائلة في حسبابات أفراد خليحيين بدعوى الدخول في مشاريع مشتركة معهم للاستثمار في دولهم الخليجية ، وما إن بيدأ رجل الأعمال الخليجي في دراسية جيدوي ميثل هذا

الاستشمار حتى يفاجأ

بالشريك الأجنبي (غاسل

الأموال) بتحويل أمواله من

البنك الخليجي إلى بلاده، والهرب بعد أن يكون قد نجح في غسلها وإضفاء الشرعية عليها في الدولة الخليجية.

● ومؤخراً ظهر على السطح الحماس الكبير لرجال الأعمال للاستشمار في النشاط الرياضي ويرجع ذلك ليظاحــة بكل الشكوك في للإطاحــة بكل الشكوك في الاستثمار في هذا المجال ، بل الدولة بوضع قوانين تحد من هذه الظاهرة في ظل مـــا يتردد عن الإعـداد لقوانين تضع الاستشمار الرياضي يتردد عن الإعـداد لقوانين مضادر التمويل.

الرياضي في العائم كله حيث تعطى لأصحب ابها من المسؤولين واللاعبين والمدريين شرعية قانونية لكل أعمالهم حسن تلك التي تخرج عن نطاق دائرة الرياضة وتمتد لشمل انشطتهم الاقتصادية . أما عن أحدث التقنيات لإخفاء النقدية هو استخدام " وهي على عابارة عن كارت يحتوي على على عابرة عن كارت يحتوي على

وكسرة القسدم في مسسسر

أصبحت مثلها مثل النشاط

شبريحية ذكيبة تحتوى على النقود يمكن تعبئتها عن طريق التليفون أو ماكينة البنك ، ويمكن التحويل من كارت إلى أخسر، ويمكن استخدامها لأي حجم من الشتريات ، ولا توجد وسيلة لتستبع تحويلات منثل هذه الكروت لأنه لا يوجيد سيجل لمثل هذه العمليات ، لأنها تتم عن طريق الفيزا و الماستر كسارد ، ويمكن بعسد ذلك تحويلها إلى نقدية من كارت إلى أخر أو الشراء بواسطتها. ظاهرة تعديل الجريمة المنظمة: إنه عالم آخر لا نعرفه ، وأقصد عالم الجريمة الذي نرى آثاره لكننا لا نعيرف أسراره وما يدور بداخله . من يصدق أن دول أفريقيا طبقأ لدراسة جرى تقديمها لمؤتمر الأمم المتسحسدة لمنع الجسريمسة في العسام ١٩٩٥م ترتبط فيها الجريمة بأنظمة

مجرمين دوليين ؟ . ● ومن يصدق أن تتظيماً غير رسمى يفوق في كضابته التنظيم الرسمى في الكثير من الدول يقـود أعـمـال

سياسية يصبح معها المجرمون

حكامساً ويصبيح الحكام

الجريمة ويستخدم فيها كل الوسائل الحديثة للإدارة والتكنولوجيا وقوانين السوق، بل ويمتلك البنوك وشركات ومن يصدق أن طريق الحرير الذي طالما ربط الصسين بالبلاد المريبة والشرق الأوسط قد عادت له الحياة ولكن من أجل نقل المخدرات إلى عالم أرحب.

● كل ذلك تمكسـه أرقـام تحـاول الدخـول إلى عـالم مظلم نرى كما قلت آثاره لكتنا لا نمـرف ما بداخله من واقع مفزع فاجأتنا به دراسة للأمم المتحدة في المؤتمر الدولى لنع الجريمة الذي انمقد بالقاهرة في ربيع 1940 .

● ومما لاشك هيه أن جرائم غسيل الأموال من الجرائم الجديدة على المجتمع المصرى والتى لم يتم وضع قانون لها إلا منذ مدة بمسيطة بعد أن اســــــــــرى هذا النوع من الجرائم، كما بدأت بعض المراكز البحثية في الاهتمام بمتابعة جرائم غسيل الأموال ، وهذا ما فعله مركز بحوث الشرطة للبحوث والدراسات عندما أصدر العميد محمد

عبد اللطيف فرج مساعد مدير المركز دراسة بعنوان عمليات تجريم غسيل الأموال في مصر والأنظمة المارنة .

● ولم يكن الانترنت بعيدا عن هذا النوع من الجسرائم حيث يلعب دورا كبيرا في تسهيل عمليات غسيل الأموال أسهيل عمليات غسيل الأموال لفسيل الأموال المشبوهة خاصة وانه أسهل استخداما بضغطة زر تفتح آفاقا واسعة للدخول في حسابات وانشطة مائية ومصرفية في أيد جهة او مؤسسة .

● كما يعد نشاط توظيف الأصوال هو المرحلة الشانية والتي تعنى استثمار الشائية والتي تعنى استثمار الأصوال الناتجة هي نشاط غير مشروع سواء هي صورة المؤسسات المائية أو شراء مؤسسة مالية تجارية لها أسهم أو ضمانات ، أي انه يتم إخفاء طبيعة هذه الأموال عن طريق العسديد من التحويلات سواء الداخلية أو الخايقة المناطبة التي يصعب الوصول الخاتة التي يصعب الوصول

إلى منشئها الأصلى .

• ثم تأتى مسرحلة الدمج والتى يعاد فيها ضخ الأموال التي تم غسلها في الاقتصاد مرة أخرى كأموال عادية سليمة ، وتكتسب مظهر قيانوني وذلك بأن تشبترك الأموال الناشئة عن الضعل غير الشروع في مشروع تجاري أخر يعرف عنه مشروعيته ومشروعية مصدر راسماله بحيث يصعب الفصل بين المال المتحصيل من مصدر غير مشروع والمال المتحصل من مصدر شرعى وبالتائي يماد ظهور الأموال غير الشروعة التي تم غسلها بطرق مختلفة ومندمجة في النظام الشرعي .

إدارة البـورصـة بشكل خـاطئ من أسباب تقشى الظاهرة :

● أصبحت بورصة الأسهم تأخذ الاهتمام الأكبر لفاسلى الأموال، وذلك بسبب تركيز قانون التضغم المالى وذلك على الأقل في بعض من الدول الصناعية السبع الكبرى، ويجب أن نجزم بأن لفظ "السوق" وهو لفظ دولى ذو سيولة عالية أصبح مجال جذب كبير على الأقل

فى الوقت الحالى ، حديث يمكن أن نجد العمليات الأساسية قائمة على أسس مؤمنة .

• كما يتم استفلال أعمال البورصة في غسيل الأموال حيث أصبحت أمنواق المال العالبية منفتحة على بعضها البعض مع إلغاء القيود على حركة وانتقال رأس المال فيما بينها فقد يؤدي ذلك إلى التشجيع البعض على القيام بعمليات غسيل الأموال الناتجة عن أعسال غير مشروعة عن طريق تحويل هذه الأموال من الداخل إلى الخارج لتوظيفها في أسواق المال المالمية الخارج ثم يقوم بإعادتها مرة أخرى في صورة قانون ، وقد يقوم البعض الأخر بالتحويل من الضارج إلى الداخل لتوظيفها في سوق المال المصرى في الداخل مستغلين الاتجاء المتسارع للحكومة نحو تنشيط بورصة الأوراق المالية المصرية وحرية دخول وخروج الأموال من والى البالاد حايث تتم هذه العملية مرارا وتكرارا مما ينطوى على عملية غسيل الأموال .

وبدون شك لقد أصبحت تجارة العقارات فى محط غاسلى الأموال:

- إن ســوق بيع وشــراء المقارات أصبح محطة من محطات غسيل الأموال ، وذلك بالنظر إلى القيـمـة المرتفعة (في العادة) للعقارات التي يتم شـراؤها وبيـعـهـا باسـتخـدام الأمـوال المراد غسلها .
- إذ لا يتم السؤال في العادة عن مصدر هذه الأموال ، إنها يكتفى بقبولها ثمناً مشروعاً للعقار تمهيداً لبيعه فيما بعد ، ليتوفر الغطاء المناسب لهذه الأموال على أنها ناتجة عن عملية بيع عقار ونحوه .
- فعند شراء عقار بسعر أعلى من سعر السوق ، فمن له الحق في السؤال لماذا يقوم المشتري بعلما ذلك ؟ هل سوف يستعلم السمسار عن أصل هذه المبالغ ؟ بالطبع لا ، لأن من مصلحته رفع السعر لتزداد عمولته .

كيفية مكافحة عملية غسيل الأموال:

تزايد الاهتـمـام الدولى فى الآونة الأخـيـرة بمجـابهـة عمليات غسيل الأموال غير

المشروعة وخاصة مع اتساع نطاق هذه الظاهرة عاليًا في ظل المحلة وتصاعد ثورة المعلوسات وتكنولوجسيا الاتصالات وغياب الشفافية في التعاملات التجارية في كثير من دول.

• ولأن الأموال المفسسولة مسرتبطة بمرورها على الأنظمة البنكية ، فإن جميع العاملين بالبنك تقع عليهم مسئولية خاصة في هذا الخصصوص ، ولذلك فان مكافحة غسيل الأموال هي واجب قومي إجباري على موظفي البنوك .

ما نوع التعريف بالهوية والمعلومات التي يجب علينا أن نزود بها أي جهة نتعامل معها ?

• يجب عليك أن تبين أنك

الشخص الذى تزعم أنك هو وأنك تعيش حيث تزعم أنك تميش .

- بالإضافة إلى ذلك يجب عليك أن تصدد بوضوح في اتفاقية العميل من أين ستأتى أموالك المحولة (من أي بنك ، ورقم الحساب وما إلى ذلك من معلومات).
- يجب عليك أيضاً أن تحدد بوضوح في اتفاقية المميل نوع النشاط الذي كسبت منه أموالك.
- نسخة أصلية مصدقة من بطاقة هوية أو جواز سفر ، ويمكنك المصصول على التصديق من مكتب كاتب العدل أو أية سلطة حكومية مصخولة تقوم في العادة بإصدار هذه التصديقات .
- و يجب أن تكون صــورتك وتوقـيعك ظاهران بوضـوح بحــيث بسـتطيع البنك أن يقارنها بالتوقيع الوجود على اتفاقية العميل الخاصة بك.
- يجب عليك أن تحسد بوضوح في اتفاقية المميل الخسامسة بك من أي بنك ستاتى أموالك المحولة ، ورقم حسابك واسم المستفيد ، الحساب

يجب أن يطابق الاسم الموجود على اتفاقية العميل، وبالتحديد :حسابك الخاص بالإضافة إلى ذلك، هإن أية أرياح أو أموال أصلية متبقية يجب أن تعاد إلى الحساب نفسه وخاصة للمستفيد أمدة أخرى.

كيفية مكافحة عملية غسيل الأموال في البنوك: على القطاع المالي في

- على القطاع المالي في البنوك أن يلتزم بما يلي :
- إلزام المحالاء بتقديم هويتهم.
 - التعاون مع السلطات.
- الحـفاظ على السـرية بشكل محترف.
- الحد من تأجير الخزائن
 المغلقة .
- يجب فرض الرقاية على أسعار الصرف:
- من المعروف أن لتحرير أسعار الصرف أثر إيجابى مشهود فى تشجيع الاستثمار الدولى ومن ثم تحسقيق استخدام أكثر فعالية للمدخرات الدولية.
- إلا أن لذلك التحرير أثره السلبى أيضاً من خلال تيسير انتقال الأموال المفسولة عبر

الدول المختلفة ، مما يستدعى اتخاذ إجراءات وقبائية والتي ليس من شبانها المساس بعملية التحرير الاقتصادي الخماصية بانتها الموال بالقدر الذي يسمح باكتشاف الأموال المغسولة . يجب تدريب الموظفيينيم :

● انسجاماً مع التوجهات والمتطلبات التي جاءت بها المعايير الدولية وياعتبار أن المنصر البشري هو الأهم في حلقة مكافحة غسيل الأموال في المصارف، في المحالفة فتطلب في مكافحتها لعمليات غسيل الأموال إتباع برامج لتدريب موظفي الجهاز المصرفي.

 وكذلك عقد برامج تدريبية مستمرة للموظفين وخاصة المعنيين منهم باستلام النقد ومراقبة الحسابات لإحاطتهم بالمستجدات في مجال غسيل الأموال والعمليات المشبوهة.

وقسد وضع البنك المركسزى المصرى دليل إرشسادات فى

انتعرف على الأنماط المشتبه بأنها تقع ضمن عمليات غسيل الأموال ، وعملياً قد يكون ذلك على نحو تدريب موظفى البنوك في مراكز أو معاهد تدريب متخصصة تابعة للبنك المركزي ، أو في داخل المصــــارف ذاتها.

وعلى المؤسسات المالية وغير المالية أن تضع يرامج لمكافحة عمليات غسل الأموال ، على أن تشمل هذه البرامج كحد أدنى ما يأتى :

أ . تطوير وتطبيق السياسات والخطط والإجــــراءات والضوابط الداخلية ، بما في ذلك تعيين موظفين ذوى كفاية في مستوى الإدارة العليا لتطبيقها .

ج - إعداد برامج تدريبية مستمرة للموظفين المختصين لإحاطتهم بالمستجدات في مجال عمليات غسل الأموال ، وبما يرفع من قسدراتهم في التعرف على تلك الممليات

وأنماطها وكيفية التصدى لها.
"ويجب علينا مسلاحظة أن القسصور في الاحستسراف، والروتين، الإهمال، والفساد هم العائق في مثل هذه الأحوال أم هي مسئوليتنا الشخصية ?

إنه لاشيء يساعدنا في هذه المرحلة إلا أن نستشهد بقائمة قصيرة من الصفات الأساسية التي يجب معرفتها وهي "إذا أردت أن تغير العالم ، فإبدأ بنفسك "إن الشخص الذي يقوم بمكافحة عمليات غسيل الأموال يجب أن يتوافر فيه على الأقل بعض من الصفات الأساسية الأتية :

- عدم الأنانية .
 - النزامة .
 - الموضوعية .
 المسئولية .
 - الانفتاح.
 - الإسلاح .
 الأمانة .
 - 400/21
 - القيادة.
- وبدون شك ، يجب أن تكافح ونمنع غسيل الأموال وأن نقرم بكافية الطرق والوسائل الشرعيية والاحتياطات المختلفة الصادرة للتاكد من أن المسادرة المتاكد من أن

بالذات تطبق إجـــراءات مناسبة للتعرف على هوية العــمــلاء للإخطار عن العـمليات المشتبه فيها للسلطات والنظم الداخليــة المختصة .

● وذلك يتطلب أيضا أن نمنع استغدام الأنظمة في عمليات غسيل الأموال التي تنتج عن النشاطات الإجرامية عامة وتجارة المخدرات بشكل خاص وهذا يتطلب مساعدة إدارية ملائمة لمكافحة غسيل مسلائمة لمكافحة غسيل الأموال تكون مصادلة لتلك الأسس التي يتبناها المجتمع الدولي.

ولقد اصدر مؤتمر الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) عام ١٩٩٤ التوصيات الآتية:

عام ١٩٠٤ التوصيات الاتود:
"لقد ازعبجتنا زيادة نمو
معدلات الجريمة المنظمة
عالياً بما يتضمن غسيل
الأموال واستخدام الوسائل
غير المشروعة التحكم في
نصل الخممال المشروعة ، ولكي
نتفق على أن الأسس البنكية
نحب أن تطبق من خسلال
المهمات المالية قدوة العمل
المهمات المالية The Financial

(Action Task (FATF) أنظر : الإجـــراءات على المســـوي الدولي (والبــلاد الأخرى التي يوجد بها مراكز تجمعات مالية .

وقد تم بعد ذلك تأسيس إطار دولى لمكافحة جرائم غسيل الأموال سمى: (FATE LAUNDERING FI-NANCIAL ACTION TASK

• ولقد صدر عن اللجنة الأوروبية / الاتحاد الأوروبي اللجنة دليل الحماية: من استخدام المالى هي انشطة غسيل الأموال لعام 1941 والذي هدف إلى وضع إطار قانوني لجهات مكافحة غسيل الأموال في دول الأعضاء.

● وقسد أصسدرت اللجنة الدوليسة للنظام البنكى والممارسات الإشرافية مبادئ إرشادية للحماية من جرائم غسيل الأموال في كانون أول عسام ١٩٨٨، عسرفت باسم (STATEMENT BASEL OF PRINCIPLES).

● ومن ناحية أخرى يساهم صندوق النقــد ندولى فى مكافحة غـسيل الأموال من خــلال تمــريف الدول التى تتبنى برامج إصلاح قتصادية

محددة من قبل الصندوق بكيفية تفعيل المراقبة على أسوافها المائية.

ملخص عبام لمؤشسرات الاشتباء الصادرة عن اللجنة الدوليسسة للنظام البنكي والممارسات الإشرافية: أو لا : التعامل على حسابات

العملاء: • الحسابات التي يتم عليها

- الحسابات التى يتم عليها دورات نقدية ضخمة بما لا يتمشى مع طبيعة نشاط العميل.
- التحويلات المتتالية والغير مبررة لحسابات في بنوك أخرى (داخلياً أو خارجياً).
- استخدام الحساب الواحد لأكثر من غرض لإخفاء طبيعة أو أسباب استخدام الأموال الخاصة بذلك الحساب.
- الحمسابات ذات التبدفق النقسدى الثسابت وتتملق بنشاطات ذات تدفق نقسدى موسمى (مثلا: الأيس كريم والمثلجات في الشتاء)
- فتح إعتمادات مستندية لا تتمشى مع ثمن البضاعة الحقيقى ولا تبدو منطقية
- فـتح خطابات ضـمـان
 وتسييلها بعد مدة قصيرة.

- العـمـالاء الذين يقـومـون
 بفتح أكشر من حسساب دون
 أسباب منطقية
- التحويلات المتحدة والمتتالية وخاصة ذات المبالغ المتشابهة.
- العملاء الذين يتقاعسون
 في إعطاء معلومات مطلوية
 أو الذين يقـومـون بإعطاء
 معلومات معب التحقق منها
 طلبات القـــوض على
- حسابات غير نشطة مع تعليمات بالدفع لطرف ثالث.
- تحويل الأموال إلى بلاد ذات فوانين صارمة بشأن سرية الحساب.
- السداد المبكر والفساجئ
 للقسروض وخساصسة تلك
 الشكوك في تحصيلها.
- حجم التعاملات التي لا تتماشى مع نوع نشاط العميل التجارى ..
- تضخم حجم نشاط العمیل واریاحــه بما لا یتناسب مع تاریخ تأسیمی الشرکة خاصة فیما یتعلق بعملیات الاستیراد والتصدیر.
- الرفض والتقاعس من قبل الوكيل - كالمحامى أو المحاسب أو الوسسيط المالى - ومن فى حكمهم بإمداد معلومات عن

- مؤسسى الشركات (تحت التأسيس) وذلك بالتذرع بمدم إفشاء سر الهنة عند استيفاء بيانات التعرف على هؤلاء المؤسسين.
- المملاء الذين يحتفظون بحسبابات في عدة فروع لبنوك مختلفة في منطقة واحدة ويقومون بتجميع الأمسوال في أحسد تلك الحسبابات ومن ثم طلب تحويلها للخارج.
- شركاء العمل في مناطق مشتبه فيها .
- العناوين غير المألوفة /
 الغريبة .
- المصلاء الدين يضومون بتحويل مبالغ كبيرة إلى خارج البلاد مصحوبة بتعليمات بالدهع نقداً، وتلك المسالغ الكبيرة المحولة من خارج البلاد لمسالح عملاء غير مقيمين مصحوبة بتعليمات بالدفع نقداً لهم.
- ورود تحويلات من الخارج بمبالغ كبيرة لصالح أحد العملاء من بنوك أو مؤسسات مالية أخرى لا تتناسب مع طبيعة رحجم نشاطه مع العالم الخارجي.
- ورود تحسويلات بمبسالغ

- كبيرة مع تعليمات بالدفع نقداً لمستفيدين ليس لهم حساب بالبنك .
- التحويلات القادمة من والمتجهة إلى دول لا تتوفر لديهم نظم تشريمية لمكافحة غسيل الأموال.
- التحويلات المتتالية إلى حساب أو حسابات مفتوحة بالخارج.
- إيداع شيكات بمبائغ كبيرة يكون المستفيد منها طرف أخر ومظهره لصالح المميل مع عدم وضوح وجود علاقة بين المستفيد والعميل تستلزم ذلك.
- العملاء الذين يحتفظون بعدد من الحسبابات لا تتطلبها طبيعة نشاطهم خاصة إذا تمت معاملات على هذه الحسابات مع أشخاص غير ذي صلة واضحة بالعملاء.
- العملاء الذين يستخدمون حساباتهم في تلقى أو تحويل مبالغ كبيرة بسبب غير واضح أو ليس لها علاقة بهم أو بنشاطهم.
- وجود مسحوبات نقدیة
 کبیرة من حساب کان یعد غیر
 نشط، أو من حسساب تم

تحويل مبالغ كبيرة إليه من الخارج بصورة غير متوقعة.

- تكرار تحويل مبالغ صغيرة إلكترونيا إلى أحد الحسابات يلى ذلك قييام صاحب الحساب بسحب هذه البالغ أو تحويلها لحساب أخر في الداخل أو الخارج.
- تعدد طلبات إصدار شيكات سياحية أوشيكات مصرفية بمبالغ لا تتاسب مع طبيعة وحجم نشاط هؤلاء المهلاء.
- فتح إعتمادات مستندية بمبالغ كبيرة لا تتاسب مع طبيعة وحجم نشاط العملاء ، أو أن يكون المستفيد فيها أحمد العملاء ذوى المعلة الوثيقة بالعميل بالخارج .
- خصم أوراق تجارية المستفيد منها طرف أجنبى غير معروف بالبنك دون توافر أى مبرر لخصمها داخل البلاد.
- قـيام العـمالاء بطلب
 الاقتراض بضمان أصول

مملوكة لآخرين لا تريطهم بهم أية علاقة واضحة ، أو أن الاقتراض من حيث حجمه أو طبيعتة لا يتماشى مع طبيعة نشاط العسمسلاء طالبى الاقتراض .

 ▼ تعاملات المترددين على
 كازينوهات ألمساب المائدة بالفنادق من خالال مندوبي
 البنوك المشارفة على هذه
 الكازينوهات.

ثانياً: عمليات الإيداع النقدى:

- الإيداعـات النقــدية الصفيرة في عدة حسابات مختلفة و من ثم تحويلها / تجميعها في حساب واحد .
- الإيداعات النقدية الكبيرة التي يتبعها مباشرة عمليات محب/ تصويل لكل أو أغلب تلك الإيداعات دون أسباب واضعة.
- الإيداعات النقدية الكبيرة
 دو سحب واضح.
- استخدام بطاقات الاثتمان في شراء المجوهرات الثمينة في البـــلاد ذات الشــهــرة بالتــجــارة في المجــوهرات لتمويل العمليات الإرهابية والفير مشروعة.
- ، بطلب عمليات الشراء المتكررة أصول للشيكات السياحية دون مبرر

- واضح بمبالغ صغيرة متكررة أقل من حدود الاشتباه .
- عمليات السداد لبطاقات الاثتمان بمبالغ تفوق الحد الأقصى المدين /المستخدم دون أمسياب واضحمة / منطقة.
- استخدام بطاقات الائتمان في شراء بضائع ذات حجم تجاري وليس للاستخدام الشخصي .
- قيام المملاء باستخدام كافة رصيد بطاقة الاثتمان ومن ثم قيامه بالسداد الكامل وتكرار تلك العملية في فترة أقل من فترة السماح الواحد بواسطة البطاقة .
- عمليات الشراء أو البيع النقدى الأجنبى بمبالغ كبيرة بما لا يتماشى مع طبيعة نشاط المميل.
- عمليات الشراء أو البيع المتكررة للنقد الأجنبى والتى لا يتناسب مجموعها خلال فترات معينة مع النشاط الذى يقوم به العملاء.

سنوالي استكمال هذا البحث في العدد القادم

वार्षिक शिच्नी विष्णु भीति विष्णु विष्णु क्षियां। फ्रांच्यां। क़ब्

بقلم الدكتور/ حمرة أحمد حداد

[4]

المسألة الثانية ، بطلان الاتفياق أولاً ؛ البطلان الكلي

٤٤ ـ يصيب البطلان اتفاق التحكيم منذ نشأته ، إذا تخلف رکن أو شرط من شروط انعقباده حبسب القواعد المامية ، من رضا وأهلية ومحل وسبب ، وقد أشرنا فيما مضى لبعض الأمثلة على بطلان الاتضاق ، ونشير هنا لبمضها ثانية باختصار مع أمثلة أخرى .

٤٥ ـ بوجــه عــام ، يمكن أن نقرر قاعدة أساسية مضادها بطلان الاتضاق على التحكيم ، إذا كان مخالفاً للنظام العام ومثال ذلك انعدام أهلية

أحد طرفي الاتفاق عند إبرام الاتفاق سواء كان شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً (١١).

٤٦ _ ومن أسباب البطلان ، استحالة تنفيذ اتفاق التحكيم ابتداءً ، مثل الإحالة إلى مؤسمية لا تعمل بالتحكيم أصلاً ، كبالإحبالة حيصيراً إلى التحكيم وفق قبواعب جاممة الدول المربية ، أو جامعة الإمارات ، أو جامعة دمشق أو الاتفاق على إحالة النزاع لشخص طبيعي خصراً كمحكم ، ثم يتبين أنه كان متوفياً وقت إبرام الاتفاق.

موضوع النزاع التحكيمي

غامضاً أو مجهولاً جهالة فاحشة ، كأن يرسل أحد الطرفين كستبابأ للأخسر يمرض عليه فيله إحالة الأمر. إلى التحكيم، فيوافقه الآخر دون بيان هذا الأمـــر أو تكون عبارات التحكيم غامضة ، بحيث يصب تطبيق الاتفاق ، كان ينص الاتفاق على أن أي خلاف يحال لحكمة التحكيم المختصة ، دون بيان المقتصدود من العبارة الأخيرة .

٤٨ .. ومـــــاله كــــذلك أن تكون الأحالة إلى مؤسسة تحكيم لا وجود لها على أرض الواقع ، كالاتفاق على إحسالة النزاع إلى المركز العربى للتحكيم في

دولة الإمارات، في حبن لا وجود لثل هذا الركر لا في الامارات ولا خارجها (٥٠)، ولكن إذا كـــانت الإحالة أخطأت في اسم مؤسسة التحكيم، أي كان هناك غيم وض في هذا الاسم بحيث يمكن جلاؤه، فتكون المسألة عندئذ مسألة تفسير تخضع لقواعد التفسير التي سبق وأشرنا إليها (١٥). مثل الاتضاق على التحكيم وفق مركز دبي للتحكيم التجاري الدولي، في حين أن اسمه هو مركز دبي للتحكيم الدولي دون كلمة "تجاري" ، أو وفق مركز مصر الإقليمي للتحكيم التـــجـــاري الدولي في القاهرة، مع أن اسمه هو مركز القاهرة ، وكذلك فإن تغيير اسم مؤسسة التحكيم، أو أن تصبح مؤسسة أخرى هي الخلف القانوني لها ، فالا يؤثر ذلك على اتفاق التحكيم، وإنما تكون المؤسسسة

باسمها الجديد، أو المؤسسة الخلف للمؤسسة الخلف للمؤسسة السلف هي المسؤولة عن التحكيم (١٠). ومثال ذلك، أصبح الخلف القانوني لمركز دبي للتحكيم بعد أن كان تابعاً لفرفة تجارة وصناعة دبي(١٠).

14 - ومن أمثلة بطلان اتضاق التحكيم كذلك كون التحكيم كذلك كون مسوونسوع النزاع مما لا يجوز التحكيم هيه مثل النزاع بين الوكسيل الإماراتي والموكل الأجنبي المستجلة لمدى وزارة المستجلة لمدى وزارة التحو الذي بيناه سابقاً التحكيم على مسألة لا يجوز الصلح فيها ، مثل انصبة الورثة والموصى

 ومن أمثلته أيضاً أن يشترط الاتفاق بأن يكون المحكم هو أحد الخصمين ، بحيث تجتمع فيه صفتى

الخصم والمحكم معاً .

(٥ ـ وفي عـقــود التــامين ،
تتص القــوانين العــرييــة
عــمــومــاً على شــريك
التحكيم يكون باطلاً ، إذا
لم يرد في اتفــاق منفصل
عن الشــروط العــامــة
المطبــوعــة في وثيــقــة
التامين (١٥).

هناك غموض في اتفاق التحكيم الذي يحيل تسبوية النزاع لإحبدي مؤسسات التحكيم ، في حين يوجد أكستسر من مؤسسة تحمل الاسم ذاته، ولا توجد أي إشارة في الاتفاق ، يمكن من خلالها تحديد المؤسسة القصودة منه ومثال ذلك أن بنص العقد بين تاجر من أبو ظبى وآخـــر من دبي ، على إحالة أي نزاع ناجم عن العقد للتحكيم عن طريق غرفة التجارة ، أو مبركز التحكيم ، مع العلم أنه يوجب غيرفة تجارة ومركز تحكيم في

كل إمارتين . هاذا تقدم الإمارتين . هاذا تقدم أحدهم للتحكيم أمام إحداهما فيمقدور الطرف الأخر إن شاء ، إثارة الدفع بجهالة شرط التحكيم جهالة فاحشة وبائتالي سقوطه (١٥).

٥٣ _ وإذا كان اتفاق التحكيم في صيغة مشارطة ، فإن الشارطة يجب أن تتضمن موضوع النزاع ولو يصورة مجملة ، وإلا كان اتفاق التسحكيم باطلاً ، على النحو المبين سابقاً وذكرنا فيما مضي، أن النصوص التى تبطل الاتضاق لهذا السبيب منتقدة ، خاصة تلك التي تجييز تحديد مسوضسوع النزاع ، أشاء الراشعة أمنام هيشة التسحكيم (٥٠). وعلى ذلك نرى تفسير النص على البطلان هنا ، بأنه يتعلق فقط في حالة عدم بيان مسوضموع النزاع ، لا في المشارطة ، ولا أثناء المرافعة، وهو فرض بندر

وجوده في الحياة العملية. ثانياً: البطلان الحزث

٥٤ _ وقد بلحق البطلان بجزء من اتفاق التحكيم وليس كله ، وقبي هنده الحالة ، يبطل الاتفاق في الجزء الباطل ، في حين بكون صحيحاً في الباقي تطبيقاً للقواعد المامة في العقود، ما لم يكن الاتفاق كلا لا يتجزأ، بحيث بتعذر فصل الجزء الباطل عن الجازء الصحيح ءومثال البطلان الجــزئي أن العــديد من القوانين ، حددت حالات بطلان حكم التحكيم ثم نمست على أن تنازل الخصوم عن رفع دعوي البطلان قبل صدور الحكم النهائي لا يمنع ، مع ذلك ، هؤلاء الخصوم من رفع دعوى البطلان بعسد مستدور الحكم والتطبيق العملى لهذا الوضع إن يشتسرط الأطراف في اتفياق التصكيم ، إن حكم

التحكيم نهائى ويلترم ويتعهدون بعدم الطعن به ويتعهدون بعدم الطعن به بما فى ذلك الطعمن بالبطلان فإذا تضمن هذا القبيل ، يكون البند الخاص بتسوية النزاع عن طريق التحكيم صحيحاً طريق التحكيم صحيحاً في حين يكون شرط عدم الطعن بالحكم بالبطلان .

00 ـ ومن الأمثلة الأخرى التى يمكن أن نسـ وقـ هـا على البطلان الجـزثى لاتفـاق التحكيم، ما يلى:

الاتفاق على مكان التحكيم حصراً حيث لا يجوز ذلك ، كان يكون يجوز ذلك ، كان يكون هذا المكان تابعاً لدولة يحظر القانون التمامل ممها . ويلحق بهذه الحالة الاتفاق على تطبيق قانون دولة أجنبية على النزاع حصراً ، في حين يحظر القانان الوطني ذلك لسبب أو لآخر .

٢/٥٥ الاتفاق حصراً على ما

يستسمى يسلطة تعبيين للمحكمين لا وجود لها، أو لا تسمح القواعب القصانونيسة بمثل هذا التعيين ، كالقول مثلاً أنه في حيال أخيفق أحيد الطرفان بتعيين محكمة بتولى مبركيز التحكيم الإنساني في الإمارات أو مستجلس الأمن الدولي تعيينه في حين لا يوجد هى الحالة الأولى مركز الإمارات ، كما أنه ليس من مهام مجلس الأمن تعيين المحكمين في الحالة الثانية .

7/00 الاتفساق على عسدد زوجى من المحكمين، فى حين يشترط القانون أن يكون عددهم وترا .

4/00 الاتفاق بموجب اتفاق تحكيم واحد على التحكيم بشأن عقدين ، أحدهما لا يجوز التحكيم فيه، كأن يكون عقد وكالة تجارية في القانون الإماراتي (١٨)، في حين يجوز التحكيم في حين يجوز التحكيم

في الآخر.

٥/٥ الاتفاق على التحكيم بالقانون والصلح بعقد واحد لا يذكر فيه أسماء المحكمين، في هذه الحالة يكون الاتفاق على التحكيم بالصلح باطلاً، في حين يكون صحيحاً بالنسبة للتحكيم بالقانون.

المألدالثالثد .

التنازل عن الاتفساق أولاً الإقالة

0 - وقد يكون الاتفساق مسحيحاً وناهداً بعق طرفه ، ويسقط هي هذه الحسالة ، على غيرار أي عقد آخر بفسخه بالاتفاق ، وهذه هي الإقالة ، وإذا كن اتفاق التحكيم شرع الأخير ، هي حق لهيذا الطرف التنازل عنه الطرف أن تكون العبارات صراحة أو ضمناً ، ولكن الستخدمة ، دالة بشكل واضح على نيسة إقالة الاتفاق (١٠).

٥٧ ـ والإقالة تخضع للقواعد

العامة ولا جديد فيها ، إذ من حق الطرفين الاتفاق على فسخ اتفاق التحكيم، أو فسخ العقد الأصلى بما ضيه اتضاق التحكيم وفي هذه الحالة يسقط الاتفاق ، وتعود تسوية النزاع للقضاء ، صاحب الاختصاص الأصيل بتسبوية المنازعات ، وإذ رغب الطرفان باللجوء للتحكيم فبمقدورها إبرام اتفاق تحكيم جديد بعبد أن سقط الاتفاق السابق. ٥٨ _ والإقسالة قسد تكون صريحة لا غموض فيها ، وقد تكون ضمنية ، ومن الأمثلة التي يكثر وقوعها في الحياة العملية على النزول الضميمني عن الاتفساق ، لجسوء أحسد طرفى الاتفاق للقضاء لتسوية النزاع بالرغم من وجود اتفاق تحكيم ، ولا يثير الطرف الآخر الدفع بوجود هذا الاتضاقيرس، ومن المتفق عليه في هذه الحالة ، سقوط اتضاق

التحكيم بالتنازل الضمنى عنه من طرفيه: أحدهما باللجوء للقسضاء بدل التحكيم، والآخر بقبوله لهذا اللجوء بعدم إثارة الدفع باتفاق التحكيم (۱۱).

٥٩ - ومثال آخر على الاقالة الضمنية لاتفاق التحكيم والذى يكثر تطبيقه أيضبأ في الحياة العملية ، وهو أن يلجا أحد طرفي الاتفاق للقضاء لتعيين متحكم وحبسب أحكام القيانون التي تعطي للمحكمة المختصة تعيين المحكم في عبدة حبالات منها عدم اتفاق الخصوم على المحكمين ، فـــاذا أجاب الطرف الآخر على الدعوى طالباً رضضها ، لعدم صحة اتفاق التحكيم مثلاً ، فهذا ينطوي ضمناً على عدم موافقته على التحكيم أو ، بمعنى آخر ، تنازله عن أتضاق التحكيم وفي هذه الحالة ، يحق للطرف الأول سوافقته

على هذا التنازل ، ورفع دعوى قضائية للفصل في النزاع بعد أن يتنازل عن دعوى تعيين المحكم (٦٢). ٦٠ _ ومن المتفق عليه أبضاً ، أن الدفع بوجود اتضاق تحكيم ليس من النظام العام ، فلا يجوز للمحكمة إثارته من تلقاء نفسها ، وإنما شرع لصلحة الطرفين أو أحسدهمسا حسب الأحوال . كما أن التمسك بالدفع بوجود اتفـــاق تحكيم ، يجب إثارته من المدعى عليه قبل الدخول في أساس الدعوى بحيث إذا أجاب على الدعوى موضوعاً ، سقط حقبه بإثارة هذا الدفع في أي وقت لاحق على ذلك (٦٢). وأو تمسك المدعى عليه باتفاق التستحكيم في الوقت المناسب ، يتسوجب على المحكمية رفض الدعيوي بسبب وجود اتفاق تحكيم (١٤) وقد عبيرت عن ذلك بعض القوانين مثل قانون

الأمارات بقولها ، أنه إذا لجنأ أحند الطرفين إلى رفع الدعوى دون الاعتداد بشرط التحكيم (ويقصد بذلك اتفاق التحكيم)، ولم يعترض الطرف الآخر على ذلك في الجلســـة الأولى ، جاز نظر الدعوى واعتبر الشرط لاغياً (٥٥). ٦١ - وقد توسع قضاء دبي في تفسير هذا النص ضد التحكيم ، حيث قضت محكمة التمييز بأنه إذا جناء المصامي وحنضر جلسة المحاكمة الأولى، ولم يكن لديه وكالة عن موكله المدعى عليه ، فطلب الاستمهال لجلسة، أخرى لتقديم وكالته ، فإن حق موكله بالتمسك باتضاق التحكيم يسقط منذ تلك الجلسة ، وليس للمحامي إثارة هذا الدفع في وقت لاحق ، وذلك اســــتناداً لنص ألبادة (٢٠٣/٥) من فانون الإجراءات المدنية (17). و لكننا لا نؤيد هذا الحكم ، ونرى أن أحكام

القانون والعدالة تقضى بغيره فالوكيل بالخصومة في القانون الإماراتي ، لا يمثل إلا بسند رسيمي موقع من الموكل أو يتقرير يدون في محضر الجلسة (۱۷). وليس له سلطة القيام بأي عمل عن موكله إلا بعد التوكيل على هذا النحو ويشمل ذلك أي دفاع عن الموكل بما فيه إثارة الدفع بوجبود اتضاق التحكيم وبناء عليه، لو جاء الحامي ومثل أمام الحكمــة بالنيـابة عن شبخص مبعان ، دون أن يقدم سند وكالته. فإن مثوله يكون مادياً وليس قانونياً ويترتب على ذلك القصول ، أنه ما كان بمقـــدور المحـــامــي فــي القصياة المذكورة إثارة الدفع باتضاق التحكيم في أول جلسة ، ولو أثارة هذا الدفع ، لكان من واجب الحكمية أن ترفض الاستماع له إلى حين تقديم سند الوكالة

اللازمة للخصومة (١١٠). ٦٢ - وقد يكون أطراف اتفاق التعكيم أكثر من واحد ، ويرفع المدعى دعسبوي قضائية ضد الأطراف الأخسرين في مسوضسوع النزاع الذي يدخل ضمن اتفاق التحكيم ويثير أحد المدعى عليسهم الدفع بوجود اتفاق تحكيم في الوقت الناسب ، ويطلب إحالة النزاع للتحكيم، في حين لا يثير الآخرون هنذا الدفع ، بل يبردون على موضوع الدعوي ، في هذا الفرض ، سيكون هناك حتماً أكشر من وجهه نظر: إما رد الدعوى عن الجميع، أو قبولها ضد الجميع ، أو ردها عن الطرف الذي أثار الدفع بوجود اتضاق تحكيم وقبولها بالنسبة للأطراف الأخرين ، ولكل منها ما يبررها ، ويصعب ترجيع إحداها على وجهات النظر الأخرى، ومن جانبنا ، نميل لوجهة

النظر الأخبيرة ، وفي الوقت ذاتيه نبرى وقيف السير بالدعوى القضائية إلى حين البت في الدعوي التحكيمية ، حتى يكون هناك انســـجـــام بين الأحكام وعندم تعارضها مع بعنضها ، فمثل هذا الرأى ، يتماشى مع مبدأ وجوب رفض الدعوى إذ أثار أحد المدعى عليهم الدفع باتفاق التحكيم في الوقت الناسب ومع مبدأ سقوط الحق بهذا الدفع في حال عدم إثارته من المدعى عليهم الآخرين وفى ذات الوقت يتلافى هذا الرأى إمكانية تمارض الأحكام مع بعضها.

١٦ - ولكن من الهم ملاحظة أن لجوء أحد الطرفين للقضاء المستمجل لطلب الحجز التحفظي مثلاً ، لا يعتبر بمثابة تنازل منه عن التحكيم ، ولا يمكن تفسيره على أنه كذلك . فالقضاء هو المختص فالقضاء هو المختص

طلبات الحجز التحفظى ، والاتفاق على التحكيم لا يحول بين الخصوم وبين طلب الحجز التحفظى (١١)-

ثانياً ؛ الإرادة المنفردة

٦٤ ـ يكون اتضاق التحكيم في أغلب الحالات لصالح الطرفين ، أي بإعطاء الخق لكل منهما وليس لأحدهما فقط باللجوء للتحكيم لتمسوية النزاع الناشئ عن العقد موضوع الاتضاق. وفي هذه الحالة ليس لأى منهما التنازل عن التحكيم بإرادته المنفسردة ، وإنما لابد من موافقة الطرف الآخر، صراحة أو ضمناً ولكن، في بعض الأحيبان ، تكون صيبفة اتفاق التحكيم تعطى الحق بالتحكيم لأحد الطرفين دون الأخر ، كالقول مثلاً في شرط التحكيم، بأنه في حال النسزاع بين (أ) و (ب) ، يكون من حق (١) اللجوء للتحكيم . وكما ذكرنا ،

هإن عبارة كهذه ، تعطى الحق بالتحكيم لـ (أ) دون (ب) ، ويترتب على ذلك القسول ، أنه من حق (أ) برادته المنفردة دون حاجة لموافقة (ب) ، وغالباً ما يكون مسئل هذا التنازل ضمنياً عن طريق لجوء نتازله الضمنى عن اللجوء لتسوية النزاع ، مما يعنى للتحكيم وليس له بعمد ذلك التحكيم وليس له بعمد التحكيم (ب).

المسألة الرابعة ،

انفساخ الاتفساق

١٥ ـ وفقاً للقواعد المامة فإن القرة القاهرة التى تحول دون تنفيذ المقد بسبب استحالة التنفيذ بصورة مطلقة ، تؤدى إلى انفساخ العقد (١٠) . ويطبق ذلك على اتفاق التحكيم.

١٦ ـ ومن صور استحالة تنفيذ اتفاق التحكيم، أن يتعلق هذا الاتفاق بتسوية النزاع تحكيماً عن طريق

إحدى مؤسسات التحكيم حصراً ، ولكن عند وقوع النزاع ، يتبين أن تلك المؤسسة قد انقضت شخصيتها المعنوية، وتمت تصفيتها قضائيا نتيحة إفلاسها مثلاً ، أو باتفاق مالكيها على تصفيتها تصفية اختيارية ومثاله أيضاً أن تصبح تلك المؤسسسة لا تتعامل بالتحكيم بالرغم من بقاء شخصيتها المنوية ، أو يكون طرفك النزاع من جنسية واحدة ويتفقان على التحكيم في دولة ثانية حصراً ، وتطبيق قانون تلك الدولة على نزاعهما ، وعند وقوع النزاع ، تصبح تلك الدولة عسدوا لدولة الطرفين بحيث يحظر التعامل معها ، أو ترفض تلك الدولة منح تأشيرة دخول للمحكم المصالح المتفق عليه بين الطرفين حصراً . في هذه الأحسسوال ومثيلاتها ، يمكن القول

باستحالة تنفيذ اتفاق التحكيم ، مما يؤدي إلى سقوطه أي انفساخه حكماً .

٦٧ _ كـمـا سـقط الاتقـاق حكماً لأسباب خاصة غير الأستاب المنصوص عليها في باب القواعد العامة ، ومصشال ذلك أن يتبفق الطرفان على محكم بعينه دون غيره لإجراء التحكيم ، إلا أن هــذا الحــكــم يرفض المهمة الموكلة إليه أو يتنحي أو يمـــزل أو يحكم برده، أو يتوفى أو لم تعد تتوافر فيه الشروط القانونية التي تطلبها القانون في الحكم أو بانقضاء مدة التحكيم دون حمکم ، فسی همده الأحسوال ، إذا لم يتفق الطرفان على محكم بديل ، يمكن القسسول عندئذ بسقوط الاتفاق حكمأ لحظة وصحول الأطراف إلى طريق مستود بشأن تعيين البديل، ويطبق الحكم ذاته ، إذا كسانت

هيئة التحكيم مشكلة من أكثر من محكم تم الاتفاق عليهم بمينهم ، ويتوافر في أحسدهم إحسدي الحالات المنكورة ، ويمكن القول بتطبيق هذا المبدأ في مختلف القوانين العربية (٧٢). عمم العلم أن القانون اللبناني أشار إلى ذلك مسراحة بقوله في المادة (٧٨١) ، بانتهاء خصومة التحكيم في مثل هذه الأحوال، ما لم يوجد ، اتفاق خاص بين الخصوم على غير ذلك .

السألة الخامسة :

انقضاء مدة اللجوء للتحكيم ٦٨ _ ومن الحالات المرتبطة بسقوط اتفاق التحكيم، حالة انقضاء مدة الاتفاق للجوء إلى التحكيم ومع ذلك لا يتم اللجسوء له خلالها. ومثال ذلك أن ينص عقد البيع على أن نزاع بين الطرفين ، تتم تسبويتيه باللجوء إلى التحكيم ، شريطة أن يتم

يوماً من تسليم البضاعة للمشتري ، ولو فرضنا أنه تم تسليم المشترى بضاعة معيية وانقضت المدة المذكورة دون أن بلحياً الشتري للتحكيم خلالها. والسؤال الذي يثور هنا ، هو فيما إذا كان انقضاء المدة على هذا النحيو ، يؤدي إلى سقوط اتضاق التحكيم حكماً (٧٣).

٦٩ _ ونرى في الإجابة على هذا التسساؤل ، حل السالة حيلاً عباساً ، بالقول بتعليق نفاذ الاتفاق " على إرادة الطرفين معاً . فإذا لجأ أحدهما إلى القنضاء ، تكون دعواه صحيحة بالرغم من معارضة الطرف الآخر، ويكون اتقاق التحكيم قد سقط بانقضاء مدته، وإذا لجأ إلى التحكيم وتقدم بصحيفة الدعوى أو بطلب للتحكيم ، ولم يمترض الطرف الآخر على ذلك ، بل أجاب على الصحيفة أو الطلب دون

اعتراض ، ينقضى تعليق الاتضاق ، ويصبح نافذاً بأحكامه وشروطه ، وفي حال اعتراضه ، يقبل العتراض مع ما يترتب على ذلك من اعتبار الاتضاق ساقطاً من تاريخ الغضات مسدته وهذا الاعتراض ، يعتبر بهثابة دفع شكلى ، ونرى وجوب إثارته قبل الدخول في أساس الدعوى .

المسألة السادسة : بطلان حكم التحكيم

٧٠ ومن الحالات الأخرى الخاصة بسقوط اتفاق التحكيم، الحالة التي يصدر فيها حكم التحكيم النهائي ، ولكن القضاء يبطل هذا الحكم لأحد الأسباب المنصوص عليها عندثذ يتعلق باثر القرار القرار القضائي على اتفاق التحكيم.

٧١ - ولا تتنضمن القوائين
 العربية إجابة مباشرة
 على هذا التساؤل ، ولكن

عرضت قضية من هذا القبيل على محكمة التمييز في دبي ، وقضت بشأنها بأنه بترتب على بطلان حكم التحكيم ولو لسبب في الشكل ، عندم جسواز طرح ذات النزاع مسرة أخسري أمسام ذات المحكم أو محكم آخر ، إلا بموجب اتفساق تحكيم جسديد بين الطرفين وعندئذ يتم اللجيوء للقضاء ، لزوال السبب الذى حجب ولاية المحاكم عن نظر الدعوي ، وهذا يمني أن إبطأل حكم التحكيم قنضائياً ، يؤدى إلى سيقوط اتفاق التحكيم. لأن القول بغير ذلك يعنى ، كـمـا قـالت محكمة التمييز في الحكم المذكور ، دوران الخصوم في حلقية منفرغية . فصدور الحكم وإبطاله ، يعنى العسودة ثانيسة إلى التحكيم ، استناداً لذات الاتفاق ، فإذا تم إبطال الحكم للمرة الثانية، نعود

مرة أخرى للتحكيم، وهكذا إلى مالا نهاية، فهمن الطبيعي إذن ، تقرير سقوط اتفاق التحكيم في مثل هذه الأحوال (٢١).

٧٢ ـ ويبدو أن القنضاء في سوريا يتجه هذا الاتجام، ولكن بطريقة غير مباشرة ، فنفي أكثر من حكم ، قبضت محكمة النقض بأنه في حال رفض إعطاء الحكم صيغة التنفيذ يصار إلى إقامة دعوى بالموضوع ذاته أمام المحكمة المختصة (٥٠٥). وهذا یعنی ، کے ا نری سقوط اتفاق التحكيم ويمكن القول بأن هذا هو أيضا توجه القوانين الأخيري التي تعطي للمحكمة صلاحية القصل عند إبطال حكم التحكيم ، مسثل العسراق وقطر والكويت ولبنان وليبيا .

٧٢ ـ ونحن مع هذا الشوجه كمبندأ (١٧). ومع ذلك ، نرى الشفرقة هنا بين وضعين :

الأول: أن يكون قد تم طرح كافية منازعيات الأطراف التي يشملها اتفاق التحكيم على التحكيم، وفي هذه الحالة يسقط اتفاق التحكيم كاملاً إذا تم إبطال الحكم .

الثانيء أن يكون الأطراف طرحبيوا جيبيزءاً من منازعاتهم على التحكيم دون الجـــزء الآخـــر، ويصدر الحكم بشان الجرزء الأول ويتم إبطاله ، وفي هذه الحالة ، يسقط اتفاق التحكيم بالنسبة لذلك الجرء دون الجرء الآخير ومنشال ذلك أن يشمل اتفاق التحكيم عقدين ، فيحصل نزاع يتعلق بعقد منهما تتم تســـويتـــه عن طريق التحكيم . فإذا أبطل الحكم، سيقط الاتفاق جزئيا فيما يتعلق بذلك العقد وليس العقد الآخر وإذا نسشب نسزاع بسين الطرفين حول العقد الآخر ، تجوز إحالته إلى

التحكيم استثادأ لذات الاتفاق.

السألة السابعة ،

تسببوية النزاع ٧٤ _ إذا تمت تسبوبة النزاع موضوع اتفاق التحكيم كلياً ، فمن الطبيعي أن يسقط اتفاق التحكيم تبعأ لذلك ، فموضوع الاتفاق هو اللجوء إلى التحكيم لتسوية نزاع معين ، وهذا النزاع قبد تمت تسبويته فعلاً عن طريق التحكيم ، مما يؤدي إلى انقلضاء الغيرض منه، وبالتيالي سقوطه الاأن موضوع الاتفاق ، قد يكون تسوية أكثر من نزاع وتعرض على هيئة التحكيم إحدى هذه المنازعات دون غيرها ومثال ذلك أن يتملق اتفاق التحكيم بعقدى مقاولة ، أحدهما للتتفيذ في قطر والثاني للتنفيد في البحرين ، فينشب نزاع حول العقد المتعلق بقطر ، وتتم تسويته عن طريق التحكيم ، في هذا

الفرض ، يسقط اتفاق التحكيم جزئياً بالنسبة لمقد قطر، في حين بيقي قائماً بالنسبة لعقد البـــحــــرين ، أو يكون موضوع الاتفاق عقد بيع من شقين :

أحسدهما خساص بالتسزامات البائع والمستسرى ، والأخسر خاص بكفالات حسن التنفيذ ، التي يتوجب على البائع تقديمها للمشترى ضماناً لتنفيين التنزاماته العقدية ، وينشب نزاع يتسعلق بالشق الأول وتتم تسويته بالتحكيم ، في هذا الضرض أيضـاً يسقط اتفاق التحكيم بالنسية لذلك الشق ، في حين يبقى سارياً بالنسبة للكفالات.

المراجع:

- (14) ما سبق فقرة 1/70، فقرة 1/80 وانظر أيضاً حكم المحكماة الاتصادية العليا في أبو ظبئ وجاء فيه أنه يجوز أبرام اتشاق التحكيم وفق شروطه وإجراءات خاصة ، طلقا لا تضائف النظام أو نصا آمراً (طعن 546 ، لعن 2002/11/20 وص 2002/11/12 وقد عليه إنه إذا تصدد (٠٠) وقد نضي في دبي بأنه إذا تصدد (٠٠) وقد نضي في دبي بأنه إذا تصدد
- تنفيذ شرط التحكيم لسبب خارج عن ازادة السعى همن هقه اللجوه اللقضاء ، مثل الإحالة لهيئة حسم المنازعة المختصة دون المنازعة المختصة دون وصفة هذه الهيئة حسم دا، من 86) ، قسارت حكم محكسة هونيغ كونسغ العليا ، محكسة هونيغ كونسغ العليا ، الإحالة اللتحكيم في بلد ثالث و وهذا ألقواعد مؤسسة تحكيم لا الإحالة اللتحكيم في بلد ثالث ووجود لهيا ، لا يؤدي إلى بطائن ورشدا إلى بولس (CLOUT, Case المنازعة المن
- ٥١ حمزة أحمد حداد ، ما سبق فقرة
 (221) وما بعدها .
- (°۲) حكم محكمة مسدينة موسكو بتاريخ 1995/2/10 (CLOUT, Case No. 148) (°۲) بموجب المرسوم الأميري، ، رقم
- (۱۰) يعوبيب المراسوم المعين المرادة 26. 10أسنة 2004 ، المادة 26. (۵۵) ما سبق ، فقرة 202 وما يعدها.
- (٥٥) ومن تطبیقات ذلك ، انظر نقص مدنی سوری رقم 90/167 ، فی مدنی ساوری رقم 90/2/2/15 1962/2/15 (مناحی ویدر ج 1،

- رقسم 1125 و 1126. وسن الإسمارات ، الحكسة الاتصادية الإسمارات ، العليا في ابوظبي، طمن 249 ، في 125 ، الصنة 16 ، الصنة 10 ، الصنة 10 ، تجسارى ، تاريخ المدان المدان المدان المدان المدان المدان المدان ، المدان المدان
- (٥٦) بهـذا المنى أيضـاً حكم من المانيـا في 2000/2/28
- (CLOUT, Case No. 557) آخر من النانيا بنانيا المدعى الخيار أحد هذين الطرفين (CLOUT, Case No. 559)
- (CLOUT, Case No. 559) (۵۷) حمزة أحمد حداد ، ما سبق فقرة (132) وما بعدها .
- (٥٨) حمزة أحمد حداد ، ما سبق فقرة (202) وما بعدها .
- (٥٩) وفي قضية من المحكمة العليا في
 عوينغ كونغ ، بتاريخ 2001/2/23
 ، قسس بان قسول آحمد طرفني
 الانتساق "بانه لا مسلع من إحمالة
 المسائل لاختصاص المحكمة"، لا
 يعتى التنازل عن اتفاق التحكيم
 (CLOUT, No521) وهي حكم لحكسسة النقض
 (٦٠) وهي حكم لحكسسة النقض
 (٦٠)
- (CLOUT, No521) وقد حكم المحكمة النقض [۱۰] وقد حكم المحكمة النقض المسورية، أن أتضأق التحكيم المتصدد الأطراف، لا يسمتطه إلا بمواشقتهم جميماً على ذلك (تداريخ 55/2/28 الألوسى، فعلم من الماحد (قم 7) والقانون الكويتى نص صراحة على ذلك، بقوله في الماحد (173) ، بأنه يجوز التنازل عن الذهم بعدم الحتصاص

- القضاء بنظر النزاع صراحة أو ضمناً .
- (۱۱) ويخلاف التوكيل بالتحكيم الذي يتطلب نصاً خاصاً في الوكالة ، قصضي في دبي بأن الوكالة ، الخصصوصة ، تعطي للوكال ما الخصصوصة ، تعطي للوكال ما التحكيم ، والو ضمساً ودون حاجة لتوكيل خاص (تمييز دبي ، التوكيل خاص (تمييز دبي ، طاعن 144 و 171 ، تاريخ طعن 2002/5/18
- (۱۷) ولكن إذا كانت دعويان قضائيتان التعلقان بذات المقد المتضيئ شرحة تحكيم ، وتنازل المدعى عليه عن التحكيم في إحداهما ، فيذا لا يشمل الدعوى الأخرى ، ويبي عن حقة التبسك فيها باشأة التحكيم ، بشأن موضوع التحكيم ، بشأن موضوع الترازع المطروح على المحكمة الربية (البحرين ، طعن 222 من الربغ 10/99/2/21 المعنة 10 ، وي وي 60)

1975/9/30 مناحى ، ج 2، رقم 1975/9/30 مناحى ، ج 2، رقم 1856) انظر ايضاً حكم الحكمة (1952 السنة 23 ، من 2001 السنة 23 ، من 1971 السنة 3 ، من 1981/30 السنة 3 ، من 1981/30 قد تاريخ 1983/46 قد تاريخ 38/2/26 قد تاريخ 38/2/26 قد تاريخ 8/2/26 أد من البيا طن منان 1982/46 قد تاريخ 8/2/26 أد من البيا طن منان 1982/46 محلة المحكمة الساسة 1982/40 ، محلة المحكمة الساسة 1982/40 .

- (11) ومن في هذا الشان لا تحيلها للتحكيم لجهة معينة ، لأنه ليس هناك هيئة أو جهة تحكيمية تقبل ينظر النزاع دون تقديمه من احد العلم في الإجراءات المتبعة أمام المحاكم في الإجراءات المتبعة أمام هذه القواعد بيأنه في حال قررت المحكمة عدم اختصاصها بنظر صاحبة الاختصاص التي يتوجب النعوي ، تحيلها إلى المحكمة عليها النظر فيها ومتابعتها .
- (10) مشادً المادة (5/203) إساراتي والمادة (2/253) مسسرافي ، والمادة وعيرعن ذلك القانون البحريني ، بالقول أن الدهع يكون "في صورة دفع يعتم سماع الدعوي " المادة الكان المادي الماد

الدعسوى ((الداد 192)) ، وفي الإمسادي يشير التطبيق القضائي، إلى أنه إيضاً دفع بعدم قبول الدعوى (مثلاً المحكمة الاتحادية الميا ، طعن 225، السنة 23 ق ، شير 1227).

- (٦٦) تمييــز دبي . طعن 112 ، تاريخ 2001/7/16 ، عـــــد 12 ، ص 541
- (٦٧) المادة (55) من قبانون الإجبراءات المدنية .
- (۱۸) وقد فيبر القضاء في دبي عبارة حمان نظر البعدوي "الواردة في المادة (5/203) من القسائون ، بأنها تعثى أن نظر الدعوى أسام الحكمة ، ويصبح صحيحاً والازما ويمتبر شرط التحكيم لاغيأ (طمن 167، تاريخ 2002/6/2 عــــــد 13، ص 486 ، ورقم 2004/103 تاريخ 2005/3/20) (٦٩) ولكن قصص محكمة النقض السورية ، بأنه ليس للمحكمة أن تتخذ إجراءات وأن تقوم بالمجز ، إذا كانت الدعوى خارجة عن اختصاصها لاتفاق الطرفين على التحكيم أما إذا كانت الدعوي عندها ثم جرى التحكيم ، فلها أن تتخذ التدابير الوقتية (طعن 756/1105، تاريخ 1965/5/2، ضــــاحى وينر ، ج 1 ، رقم .(1103
- (۷۰) انظر حمزة أحمد حداد ، ما سبق ، فقرة 244
- (٧١) مشالاً ، المادة (273) مصاملات مدنية إماراتي ، والمادة (145)

- بحــرينى ، والمادة (160) مـــدنى مــــورى ، والمادة (187) مــــدنى قطرى.
- (٧٢) انظر تفصيلاً حمزة أحمد حداد ، ما سبق ، فقرات 292 - 2/298.
- (٧٢) انظر أيضاً ما سبق ، فقرة 44 38 ، وخاصة فقرة 39 وكذلك فقدة 671 لاحقاً
- (۷٤) تميــيـــز ديى طمن 502 ، هي 2003/3/22 مــــــدد 14 ، ص 331.
- (٧٥) اتحكم المسادر هي 2003/3/17 والحسكم المسادر هي 2003/2/17 والحسكم والمسادر والأدوسي ، القسامسدة 12 والقامية والتمامية والتمامية والتمامية المحكمة إلى المطالات حكم التسكيم ، أو عدم يطلان اتفاق التشكيم ، ألا يم بطلان اتفاق التحكيم ذاته ، ما لم يومل بالوجه القانوني أو يمدول يومل بالوجه القانوني أو يمدول في 14/45 الإسمتانيولي، ذوى المسافحة عنه (علمن 255، من 1964 وايضاً رقم /255 مناساحي ويدرج أ ، وقم /245 مناساحي ويدرج أ ، وقم /249 ال
- مشروع قانون التحكيم الأردني الذي مسدر شيما بعد برقم 2001/31 كنت شد افتترحت ذلك على اللجنة التي وافقت عليه و تضمن القانون نصاً من هذا القييل ، يقول بأن بطلان حكم التحكيم يؤدي إلى معقوط التعاق التحكيم إذي إلى معقوط التعاق

(٧١) وعندما كنت رئيساً للجنة إعداد

قواعد قيد وتداول الأوراقه المالية في البورصة

دکتور / سمیر سعد مرقس

محاسب قانوني ومستشار ضريبي . مدير عام بمصلحة الضرائب (سابقاً) أستاذ المحاسبة والضرائب بالجامعة الأمريكية - أستاذ بالدراسات العليا بكلية التجارة جامعة الإسكندرية وكلية التجارة بدمنهور - أستاذ بالمعهد العربي للتكنولوجيا المتطورة ـ مدرس بالجامعات العربية (سابقاً) زميل جمعية الضرائب المصرية ، عضو جمعية المحاسبة الأمريكية AAA

قواعد القيد واستمرار القيد والشطب للأوراق المالية:

- تتوقف كفاءة السوق المالية أو بورصة الأوراق المالية واتساعها ونشاطها على كل من معايير التسجيل وقواعد القيد والتداول والمقاصة والتسوية ، وكنضاءة ممارسة وتطبيق هذه القواعد جميعها من قبل إدارة السوق.
- كـمـا أصبيحت الأسـهم والسندات وكافة صدور القيم المنقولة مثل "حصص التأسيس"، " الأنصبة في الأرباح " فــى الــواقــع المسامسر تشكل جــزءاً من الذملة الماليلة للهليشات والأفراد بجانب العقارات والمنقولات ومن هنا جاء

- تدخل المشرع انتظيم عمل الأسواق التي يتم ضيها تداول القسيم المنقسولة ، والذي يطلق عليها اسم سوق رأس المال .
- والسوق المالية هي سوق تباع فيها وتشتري الأصول المالية من أسهم وسندات وغييسرها من الأوراق المالية .
- وكلما كان السوق أكثر كفاءة كلمأ عظمت المنافع التي تعود على الستثمر وكنذلك على الشركية المصدرة وعلى الاقتصاد القومي ككل.

١ - قواعد القيد : _

هى عبارة عن مجموعة من الشروط المالية والقانونية التى تحكم اختيار الشركات

وتنظم انضمامها لأحد الأسواق وفقاً لمخاطرها ووفقاً للسيولة ويطلق عليها شروط الانضمام ،

٢ - قواعد استمرار القيد: _ هى شروط تقيس مدى التزام الشركة بالإفصاح الفوري في الوقت المناسب وهي يطلبق عليها شروط استمرار القيد ،

٣ - قواعد الشطب : _

هى شروط معينة لو توافرت في شركة محينة فإنه يستنوجب استبعاد هذه الشركة من السوق المنظمة. أولاً : قواعد القيد : ـ

١ - أهداف قسواعهد القسيه والإفصاح بالبورصة:

١ ـ تشجيع الشركات الصدرة ذات المركز المالى القوى

- على القيد بالبورصة . ٢ ـ تصنيف الشركات وفقاً للمخاطر والمائد على الجداول المختلفة .
- غـ ضمان خد أدنى للسيولة والكفاءة للورقة المالية .
 ٥ ـ ضـمـان توافـر كـافـة
- الملومات التي تضيد المستشمر في الوقت المستشمر في الوقت المناسب وتكون متوافرة تكلف بأقل المحمدة وأيضاً منع الاستضادة بالمعلومات الداخلية لمسالح فئة معينة للتلاعب بأسهم الخزينة .
- آلهدف الأساسى من ذلك كله تحقيق أكبر قسدر من الحسساية للمستثمر .

الشركة من السعى إلى إشراك المستثمرين في ملكيتها .

ولکن نود علی هذا التخوف من قبل أصحاب الشركة بأنه بمكنهم أن يطرحوا ٣٠٪ من أسهم الشركة في اكتتاب عام بدون أن تفقد الإدارة سيطرتها على الشركة ، ولكن في هذه الحسالة تصبح الشركة ملتزمة بالإفتصاح عن كنافية الملومات والأحداث الجوهرية الخسامسة بالشركة للمستشمرين ولذلك فيقيد يميد قييام الشركة بالإفصاح تحدى آخر بالنسبة للشركة التي تقيد لأول مرة .

ومنذ لحظة قيد الشركة بالبورصة وطالما استمرت الشركة مقيدة ، يجب عليها الالتزام بالإفصاح الفورى عن أى معلومات قد تؤثر على أسعار أسهمها في البورصة ، حيث يعتبر الالتزام

بالإفصـاح طلب أسـاسيى للمحافظة على استمرار القيد .

الفوائد التي تحصل عليها
 الشركات من القيد
 بالبورصة: -

إمكانية الحصول على التمويل اللازم عن طريق : ـ

- ♦ إشراك المستثمرين في ملكية الشركة عن طريق طرح أسهم للجمهور.
- اقستسراض أمسوال من المستثمرين عن طريق طرح سندات في السوق .
- الشروط العنامة للقينا،
 بالبورصة:-
- ان تكون جميع أوراقها
 المائية مودعة بنظام
 الحفظ المركزى .
- ٢ ـ ألا يتضمون النظام الأساسى للشركة وتعديلاته أية قيود على تداول أوراقها المالية
- ٣ أن يتم القيد بكامل قيمة وعدد الأسهم المصدرة
- أن يتم قيد إصداراتها
 التالية للقيد الأول خلال
 ثلاثة أشهر من تاريخ

- القيد في السجل التجاري لكل إصدار.
- ه ـ أن تقدم الشركة المصدرة
 طلباً للقيد .
- آ _ إن القيد في البورصة
 بمثابة عقد اتفاقين بين
 طرفين .
- ٧ أن يتم نشر طلب القيد على مدوقع البورصة بالإنترنت وفي النشرة اليومية ويقاعة التدول وذلك لمدة عشرة أيام، وتعرض على لجنة القيد بعد استيفاء جميم
- المستدات المطلوبة . وترجع أهمية قواعد القيد إلى أنها تؤدى إلى :
- انتفاء الشركات التى يتم قيدها وتصنيفها في الجداول المختلفة وفقاً للمخاطر.
- ٢ ـ توفير القدر الكافى من الشفافية ونشر الملومات للمتعاملين في السوق .
- " التحقق من توافر المايير
 المالية المطلوبة الشركات
 المقيدة .
 - ٥ لجسنة القسيد: _

- وتت شكل اللجنة المختصة بالبت في طلبات القيد بالبورصة برئاسة رئيس البورصة أو من ينيبه وعضوية كل من :-
- اثنين من العاملين بالبورصة يضتارهم منجلس إدارة البورصة .
- ممثل عن الشركات المقيدة
 في البورصة يختاره مجلس
 إدارة البورصة .
- ممثل عن الشركات العاملة
 في مجال الأوراق المالية
 من أعضاء مجلس إدارة
 البورصة.
- ممثل عن جسمسعسية
 المساسيين والمراجسين
 يخ تساره مسجلس إدارة
 الجمعية .
- وتكون مسدة المضوية
 سنتين قابلة للتجديد لمدة
 أو مسدد أخرى مماثلة
 ويكون للجنة أمانة فنية
 يصدر بتشكيلها قرار من
 رئيس البورصة

- الفوائد التي تحصل عليها
 الشركات من طرح جزء
 من ملكيتها للجمهور.
 أن طرح حسة عمد ملكسة
- من ملكيتها للجمهور. أن طرح جسزء من ملكيسة السركة للجمهور يحقق لها الآتي:..
- يؤدي إلى إتاحة الفرصة للمؤسسين في استرداد جزء من أموالهم المستثمرة في الشركة .
- پؤدی إلى طریقــة أخــری
 لزیادة رأس المال .
- يؤدى إلى خلق قيمة سوقية
 لأسهم الشركة
- يؤدى إلى إيجاد فرص للشركة لتمويل الاستثمارات الجديدة وكذلك مساعدتها على التوسع و التطوير .
- يؤدي إلى تحفيز العاملين

 بالشركة على العمل أكثر

 عن طريق منحهم أسهم

 بالشركة أو تمليكهم بعض

 أسهم الشركة بسعسر
- یؤدی إلی توفیر الدعایة
 للشرکة المقیدة مما یقوی
 مرکزها أمام العدید من

الأطراف الخارجيين من المحسمالاء والوردين والمقرضين بالإضافة إلى أن أسهم الشركة بالبورصة تعتبر خطوة ضرورية في حالة قيام الشركة بزيادة راسمالها في المستقبل عن طريق إصدار شهادات إيداء دولية .

الاستعدادات التي يجب على الشركة أن تدركها أو تقوم بها قبيل طرح ملكينة الشسركة للجمهور:

● أن تدرك إدارة الشركـــة ومـــلاكــهــا أن طرح أســهم ومـــلاكــهــا أن طرح أســهم الشركة للجمهور يعرضهم مسئولياتهم تجاه أنفسهم مسئولياتهم تجاه أنفسهم مثل البنوك ، الضرائب لأن المعلومـــات والنتـــائج التي يعتمدون بوجه خاص على المعلومــات والنتـــائج التي ســوف تنشــرهـا الشركــة ، ولذلك فـــإن أي شـــركــة ولذلك فـــإن أي شــركــة ترغب في أن تصبح شركة مملوكـة للجـمهـور يجب أن تعـــد شمــهـا لنذلك قـــل أن تعـــد شمــهـا لنذلك قـــل أن تعـــد شــــد تعــد نفـــســهـا لنذلك قـــل أن تعـــد شــــهـا أن تعـــد نفـــــهـا لنذلك قـــل أن تعـــد تعــد نفــــهـا لنذلك قـــل أن تعـــد تعــد نفــــهـا لنذلك قـــل أن تعـــد تعــد نفـــــهـا لنذلك قـــل أن تعـــد تعـــد نفـــــهـا لنذلك قـــل أن

تبدأ في اتضاذ إجراءات الطرح .

- بجب أن تتوخى الشركة الحذر في أوجه استثمارها لأموالها وذلك من خلال الابتماد قدر الإمكان عن مجالات الاستثمار التي تتمم بالمخاطرة المالية ، وأن تلت زم بممارسات حوكمة الشركات ، وكذلك وقسادر على تنفسيسذ وقسادر على تنفسيساد الشركة .
- يجب على إدارة الشركة ومالاكها إدراك أن على الشركة تعيين مسئول الصال (على أن يكون أحد المدين بالشركة وأن يكون فد تؤثر على تداول أسهم الشركة لكى البورمية الشركة لدى البورمية الرد على الاستفسارات والاستجابة لمتطابات البورمية اليومية .

- البورصة :
- طبقاً لقواعد القيد الجديدة هناك أربعة جداول للقيد وهى كسالتسائى : الجسدول الرسمى ١ ، ٢ والجدول غير الرسمى ١ ، ٢ ولكل جدول شروط مختلفة للقيد .
- ١ شسروط قسيد الأوراق المالية
 بالجدول الرسمى (١) :
- الا يقل مـــا يطرح من الأســهم أو السندات أو السندات أو الـــ الـــ السنثمار للاكتتاب العام أو الخاص عن ٣٠٪ من إجمالى أسهم أو سندات أو صحوك أو وثائق الاستثمار للشركة .
- ألا يقل عدد المكتتبين في الأسهم أو السندات أو السمسكوك أو وثائيق الاستثمار المطروحة عن ١٥٠ مكتتباً ولو كانوا من غير المصريين .
- أن تكون الشركة مصدرة الورقة المالية قد أصدرت على الأقل القوائم المالية لثلاث أعوام .

- الا يقل رأس المال المصدر عن(٢٠) مليون جنيه
 مصرى مدفوع بالكامل .
- ألا يقل صافى الربح قبل خصم الضرائب عن آخر سنة مالية تسبق طلب القيد عن ٥٪ من رأس المال المدفوع .
- ألا يقل عــدد الأســهم
 المصدرة والمطلوب قيدها
 عن ٢ مليون سهم .
- ألا تقل حقوق المساهمين
 عن المدفوع من رأس المال
 المصدر للشركة مصدرة
 الورقة المائية للمنة المائية
 السمايقة على طلب القيد
- ٢ الأوراق المالية التي تقيد
 بالجدول الرسمي (٢):
- الأوراق الماليـــــة التى تصــدرها الدولة وتطرح بالكامل للاكتتاب العام أى كان عدد المكتين فيه .
- الأسهم والأوراق الماليــة
 الأخــرى التى تصـــدرها
 شــركــات القطاع المــام
 وشــركـات قطاع الأعـمـال
 المام ولا يشــتـرط طرحها
 فى اكتــاب عام أو توافــر
 فى اكتــاب عام أو توافــر

- عدد معين من المكتتبين.
- أن تكون الشركة مصدرة الورقة المالية قد أصدرت على الأقل القوائم المالية لثلاث أعوام .
- ألا يقل رأس المال المصدر
 عن (۲۰) مليــون جنيــه
 مصرى مدفوع بالكامل .
- ألا يقل صافى الريح قبل خصم الضرائب عن آخر سنة مالية تسبق طلب القيد عن 0٪ من رأس المال المدفوع.
- ألا تقل حقوق المساهمين
 عن المدفوع من رأس المال
 المصدر للشركة مصدرة
 الورقة المالية عن السنتين
 الماليتين السابقتين
- ألا يقل عـــد الأســهم
 المسدرة والمطلوب قيدها
 عن ٢ مليون سهم . .
- ٣- الشروط الواجب توافرها
 لقيد الأوراق المائية بالجدول
 غير الرسص (١) .
- ألا تقل الأوراق المائيسة
 المطروحة في الاكتتاب أو
 الطرح العام والخاص عن
 ١٠ من مجموع الأوراق

- المالية المصدرة .
- ألا يقل عدد المكتتبين في الأوراق المالية المطروحة في الاكتتباب العمام أو الطرح العمام أو الطرح الخاص عن ٥٠ مكتتباً أو مساهما.
- أن تكون الشركة مصدرة الورقة المائية قد أصدرت على الأقل القـوائم الماليـة عن سنتين ماليتين كاملتين على الأقل .
- ألا يقل رأس المال المصدر
 عن (۱۰) مليـــون جنيـــه
 مصرى مدفوع بالكامل .
- الايقل صافى الربح قبل خصم الضرائب عن آخر سنة مالية تسبق طلب القيد عن ٥٪ من رأس المال المدفوع .
- الا تقل حقوق المساهمين
 عن المدفوع من رأس المال
 المصدر للشركة مصدرة
 الورقة المالية للسنة
 السابقة على طلب القيد
 الا يقل عصدد الأسسهم
- الا يمل عسدد الاستهم المصدرة والمطلوب قيدها عن ا مليون سهم .

- يتم قسيد الأوراق الماليسة
 بالجدول غيير الرسمى (۲)
 إذا لم يتوفر فيها شرط أو أكشر من قواعد القييد واستصراره في الجداول واستصراره في الجداول غيير الرسمية (۱) > (۲) أو الجدول غيير الرسمى (۱) متى توافرت فيها الشروط التالية:
- أن تكون الشركة مصدرة الورقة المالية قد أصدرت على الأقل القوائم المالية لسنة مالية كاملة .
- ألا تقل حقوق المساهمين
 من واقع القبوائم المائية
 للسنة السابقة لتاريخ طلب
 القبيد عن رأس المال
 المدفوع .
- ألا يقل عسد الأسسهم المطلوب قيدها عن ٥٠٠ ألف سهم.

٨ ـ وكالاء القايد:

نظرنا لما تضمنته قواعد القديدة من أحكام جديدة نتج عنها مستندات وإجراءات إضافية مطلوب من الشركات طالبة القيد لأول مرة وكذلك من الشركات

المقيدة لتوفيق أوضاع قيدها أو للمحافظة على استمرار القيد .

وتهدف إدارة البورصة من ذلك التـاكد من قـيـام إدارة الشـركـة بالالتـرام بهـنه الالترامات بما يضمن انسياب المعلومات من الشـركة المقيدة بالسهولة والدقة وفي التوقيت المناسب، ولذلك كـانت هناك حـاجة إلى دور وكيل القيـد المسجل بالبورصة لما له من دور حيوى ومؤثر .

- الهدف من وجود وكيل للقيد للشركة طالبة القيد:
- ا حقيق السرعة والسهولة
 في إنهـــاء إجــراءات
 القيد .
- ٢ تحقيق قدر من الثقة في مستندات القيد المقدمة.
 ٣ التأكد إلى حد ما من قيام الشركة المقيدة اتخاذ الإجراءات التي تمكنها من تنفيذ التزامات استمرار التزامات استمرار
- 3 تحقيق الجدية في عملية
 القيد وصبولاً لقيد

- الشركات ذات الجودة المالية .
 - شروط تسجيل وكلاء القيد :
- ۱ أن يكون أحسد مكاتب المحاسبة أو المراجعة أو شركات الاستشارات أو مكاتب المحساماة أو الشركات الماملة في مجال الأوراق المالية أو البنوك أو غيرهم .
 - ٢ أن يكون له مقر محدد .
- ٣ أن يتواضر لديه الخبرة
 الفنية والقانية
 المناسبة
- أن تعسمل هذه المكاتب باستقلالية عن الشركات المصدرة .
- ۲ إنه يحق لإدارة البورصة إضافة أى شروط أخرى لتسجيل وكلاء القيد، كذلك يحق لها شطب أى منهم من سجلاتها فى حالة وجود أى مخالفات صادرة منه أو إخلاله

- للالتزامات التى عليه أو عسدم سداده مقابل الاشتراك السنوى .
- انه يحق للبورسة رفض
 قبول أى وكيل قيد وذلك
 لأسباب ترى أنها تمنع
 تسجيله في البورصة

ثانياً: استمرارية القيد:

لكى تحافظ الشركات على استمرارية قيد أوراقسها المالية في البورصة يجب عليها أن نتيع ممارسات و إجراءات الإهمان عن الأحداث الجوهرية لذلك نتزم الشركات المقيدة بالآتي:

- الالتزام بالإفصاح اللحظى لأى معلومات قد تؤثر على سعر السهم / السند أو على على على القيد أو على المنتبارية .
- التأكد من الإعلان ونشر
 الميزانيات المالية للشركات
 (التى يتم إعدادها طبقاً
 للمعايير المحاسبية
 المسرية) دورياً وبصورة

- منتظمة .
- تزوید البورصة بمعلومات وقتیة لإتاحیة الفرصیة للبورصة لتقوم بدورها بفاعلیة للحفاظ علی سوق تداول عـــادل ومنظم للأوراق المالیـة عن طریق منع أی ممارسات غیـر مقبولة .
- إبلاغ البورصة بأى تفيرات تحدث للشركة (مثال: التغيير في هيكل الملكية:
 الأرباح والخسسسائر، استثمارات الشركة...
- عـدم نشر بيـانات أو مـملومـات لا تبـررها التطورات الجـارية في نشاط الشركة والتتبؤات والتقارير المبالغ فيها .
- عدم الإقسساح عن أى بيانات أو معلومات بصفة خاصة إلى المحللين الماليين أو المؤسسات المالية أو أى أطراف أخرى شبل أن يتم الإقساح عنها في السوق .
- يشطب قيد الأوراق المائية
 الأجنبية إذا تم شطبها من

- البورصة المقيدة بها بالخارج وكذلك إذا لم توفي بأى من التزاماتها المنصوص عليها بموجب قواعد القيد .
- للشركة طلب شطب أوراقها
 المائية من البورصة بشرط
 موافقة جمعيتها العامة أو
 مجلس إدارتها في حالة
 تقويضه بذلك من الجمعية
 العامة .
 - ٢ إيقاف التعامل:

يتم إيضاف التصامل على أسهم الشسركسة بقسرار من رئيس البسورصسة في الحسالات التي تتنضمن مساساً باستقرار التصامل بالسوق وعلى الأخص في الحالات التالية:

- حدوث شائعات في السوق
 كان من المتعين تأييدها أو
 نفيها بواسطة الشركة .
- عدم وجود توازن بين قوى
 المرض والطلب فى
 السوق .
- عدم الالتزام بالقواعد الخاصة بتوزيعات الأرباح .
- مخالفة الشركة لأية قاعدة
 من قـواعـد القـيــد

بالبورصة .

 الشركة طلب إيتاف التعامل على أوراقها المائية في حالة تحقق حدث أو تواضر معلومات هامة تتطلب الإضماح الفورى.

المبحث الرابع

تداول الأوراق المالية في البورصة أولاً: تعريف بيع وشراء الأوراق المالية في ذات اليوم:

يعسرف نظام بيع وشراء الأوراق المالية في ذات اليوم بأنه شراء الورقسة المالية وبيعها خلال نفس اليوم أي خلال نفس الجلسة ، وهي أحد أهم التسهيلات التي تقدمها البورصات المتقدمة لستثمريها لزيادة سيولة وكفاءة السوق .

ويقوم المستثمرون وفقاً لهذا النظام بشراء الأوراق المائية ويبعها خلال نفس الجلسة بهدف الاستفادة من الفروق السعرية للورقة المائية خلال نفس الجلسة ، كما يسهم الاستثمار وفقاً لهذا النظام في حماية المستثمرين من

المتوقعة على المدى الطويل .
على الجانب الأخير فإن نظام
شراء وبيع الأوراق المالية في
دات الجلسية مازال يمثل
مصدراً للجدل بين خبراء
الأوراق المالية في العالم وذلك
بسبب ما يحمله النظام من
مخاطر عالية .

لذلك فإن المستفصرين الأفراد والمؤسسات الذين يلجمؤن إلى شراء الأوراق المالية وبيعها في ذات الجلسسة يجب أن يكونوا على دراية تامة بما يلى:

- يعتاج بيع وشراء الأوراق المالية في ذات الجلسة إلى رأس مال ضخم لتحقيق ربح مناسب من التغيرات السعرية الطفيفة خلال نفس الجلسة .
- يعتبر الاستثمار وفقاً لهذا النظام مهمة صعبة ومليئة بالضغوط حيث تتطلب تفرغاً تاماً وتركيزاً جالياً في متابعة التقلبات السعرية.
- عدم الاندفاع وراء ادعاءات الريح السريع والمؤكد للشراء والبيع خلال نفس

- الجلسة ، حيث يجب على كل مستشمر أن يراجع مصادره بعناية وحرص .
- غالباً ما يعانى المستثمرون
 وفقاً لهاذا النظام من
 خسائر مالية في الشهور
 الأولى للتسداول ، وذلك
 عليهم آلا يخاطروا
 بالأموال التي لا يستطيعون
 تحمل خسارتها .
- يمكن أن يت مسرض المستشمرون عن طريق المستشمرون عن طريق على الكشوف لخسارة على المكشوف لخسارة على المستثمر أن يتعرف على آليات الشراء على آليات الشراء بالهامش وتوقيت الوضاء والمخاطر المتعلقة بعدم الوفاء بتغطية التجاوز .
- ثانياً: قواعد شراء وبيع الأوراق المالية في ذات الجلسة في بورصستي القساهرة والاسكندرية: في إطار سعى إدارة البورصة
- لزيادة عمق وسيولة السوق قامت بوضع قواعد جديدة لتنظيم أنشطة شراء وبيع

الأوراق الماليسية في ذات الإطار الجلسية ، وفي هذا الإطار أصدرت الهيئة العامة لسوق المال القسوار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ ، والذي طرح مفهوم البيع والشراء في ذات الجلسة لأول مرة في سوق المال المصرى .

ووضقاً لتلك القواعد فعلى الشركات الأعضاء الراغبة في مسزاولة أنشطة شسراء وبيع الأوراق المالية في ذات الجلسة أن يحصلوا على رخصة من الهيئة العامة لسوق المال ، بالإضافة إلى توافر الشروط التالية :

- إيداع مسبلغ لا يقل عن ٥ مليون جنيه باحد بنوك المقاصدة تحت حسساب تسوية معاملات وفقاً للنظام ، على أن تكون تعاملات شركة السمعمرة اليومية في حدود أربعة أمثال الماخ المودع منها ببنك المقاصة .
- نموذج العقد الذي يبرم بين

الشركة والعميل على أن يتضمن بالتفصيل حقوق والتسرزامات كل طرف والتحفاظ على حقوق المستثمرين وحمايتهم فإنه يتم فيقط تداول الأوراق المالية في الشروط التالية:

- أن تكون الورفة المالية
 مقيدة بالحفظ المركزى
- أن تكون الورقة المالية
 مقيدة بأحد جداول
 البورصة (الرسمية أو غير
 الرسمية).
- ألا يقل عدد أيام التداول
 على الورقة عن نسبة ٩٥ ٪
 من عدد أيام العمل
- ألا يقل مـتـوسط عـدد شركات السمسرة المنفذة لعـمليات التـداول على الورقة المالية عن ٥٠ شركة خلال السنة .
- ألا يقل مستسوسط عسدد العمليات اليومى للورقة المالية عن ١٪ من متوسط عد العمليات بالسوق خلال السنة.
- ألا تقل نسبة الأسهم حرة التـــداول عن ١٥٪ من الأسهم المقيدة .

وتلت زم بورصتى القاهرة والاسكندرية أن تعلن على شاشات التداول الأوراق المالية المسموح لها بالتداول وفقاً لنظام شراء وبيع الأوراق المالية في ذات الجلسة وذلك قبل بدء جلسة التداول.

ويجب على العميل أن يضع أوامر البيع والشراء من خلال شركة سمسرة واحدة ، على ألا تتجاوز كمية التعاملات اليومية للعميل الواحد وفقاً لهذا النظام ١٠٠٠٠/ (واحد على عشرة آلاف) من عدد الأوراق المالية المقيدة للشركة بجداول البورصة .

وتلتزم شركة مصر للمقاصة والإيداع المركزى والتسبوية بتسبوية العمليات التي تتم وفقاً لهذا النظام في نفس اليوم (t+0).

على حــقــوق المســاهمين واستقرار السـوق ولتحقيق الفائدة لجميع المتعاملين، فإن الهيئة العامة لسـوق المال تحـــفظ بالحق في إيقــاف شركات السمسرة المخالفة أو تعديل قيمة التعامل اليومي



رأس المسسسسال المصسدروالمسدفوع ۱۹۸ مليون دولار أمريكى رأس المسسسال المسرخص بسسه ۵۰۰ ملیون دولار آمریکی

بنك فضا الانالا فالطاعا

شركة مساهمة مصرية

مؤشرات نتائج البنك ني نهاية يوليو ٢٠٠٨ م

معدلالثمو	۲۰۰۷/۷/۲۱	A 4 W/4/41	البيان
% 12,0 12,0 11,9 11,9 (20,0) TT,7	مليون جم ١٧٤٠٢ ١٣٠٠٧ ١٩٠٢١ ١٧٥٧١ ١٩٠٢	م <u>د</u> ون جم ۸۳۳۲۷ ۹۶۰۶۲ ۵۰۳۱۲ ۲۹۲۲۲ ۱۸۵۱	• حجـــم الأعمال • إجمالي الأصــول • الحســـابات الجارية والأوعية الادخارية • إجمالي أرصدة التوظيف والاستثمار • الأصول السائلة • الموارد الذاتية (المخصصات + حقوق للساهمين)
٨٫٨	γγŧ	Y\$A	 عند الحسابات التي ينيرها البنك الصالح عمالانه (بالألف)

ضروع البنك

فرع الجيزة: (١٤٩) شارع التحرير - ميدان الجلاء - الدقى .

فرع القاهرة : (٣) شارع ٢٦ يوليو - القاهرة

الأزهر ـ غمرة ـ مصر الجديدة ـ الدقى ـ أسيوط ـ سوهاج ـ الإسكندرية ـ دمنهور

طنطا - بنها - المنصورة - المحلمة الكبرى - السويس - الزقازيــق

مدينة دمياط الجديدة. مدينة نصر - السيدة زينب زيزينيا (القاهرة الجديدة). أسروان

فروع تيد الافتتاح

مدينية السادس من أكتوبر شبرا - المعادى - الهررم الإسكندرية (٢) - دسوق (كفر الشيخ) - العريش (شمال سيناء)



اللي بينا أكبر من .. تمويل مصروفات دراسية

- · خدمة متميزة يقدم من خلالها البنك تمويل المصروفات الدراسية.
 - إجراءات ميسرة للتمويل وتقسط عنن ١٢ قسط شهرى.
- يمكنك تعويل راتبك والحصول على وطاقة HDBank مجاناً وتصرف مرتبك
 - من أي ماكينة صرف آلي ٢٤ ساعة يومياً ويتم خصم القسط آليا.



